



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

ماذا بعد الجولة الخامسة؟

انتهت منذ أيام الجولة الخامسة من أعمال اللجنة الدستورية السورية، كما كان متوقعاً، دون أية نتائج. وبات من الواضح تماماً، وبالتجربة، ما سبق أن أكدنا عليه مراراً، وهو أن اللجنة الدستورية مجرد مفتاح للعملية السياسية، أي مفتاح لتطبيق القرار 2254، ولا يمكنها أن تصل إلى نتائج نهائية دون تحقيق أمرين:

الأول: هو نقل أعمالها إلى دمشق مع تأمين الضمانات الأممية اللازمة للأعضاء، بحيث تجتمع بشكل يومي ومتواصل، على أن تكون اجتماعاتها متلفزة ليعرف الشعب السوري ماذا يقول من يدعون تمثيله من الأطراف المختلفة... بهذه الطريقة لن يبقى مكاناً لذرائع التعطيل، وأولئك من المعارضة الذين يرفضون النقل إلى دمشق حتى بوجود الضمانات، يمارسون السلوك التعطيلي نفسه الذي يمارسه متشدو النظام عبر تجاهل مقترح النقل إلى دمشق بل ورفضه ضمناً...

الثاني: هو المباشرة بتفاوض مباشر حول السلة الأولى من السلال الأربع للقرار 2254، أي: السلة المعنية بالمرحلة الانتقالية، والتي بات من الواضح بالتجربة أنه لا يمكن السير باتجاه حل الأزمة حلاً شاملاً دونها، وأن كل تأخير في توافق السوريين الوطنيين فيما بينهم على شكلها وطبيعتها لن يفعل سوى تقليل دورهم ووزنهم فيها.

إن كل العمليات التاريخية لها في نهاية المطاف فترة صلاحية تنتهي بانتهائها. كذلك الأمر بما يخص الحل السياسي؛ فاستمرار البلاد زمناً طويلاً دون حل لن يبعد الحل السياسي كما يحلم البعض فحسب، بل سيؤدي إلى انهيار البلد بأسره؛ بشعبه وبكيانه الجغرافي السياسي، وبالسلطات المتعددة الموجودة على مساحته.

وفقاً للفهم نفسه، فإن ما جرى إنجازه بالمعنى العسكري ابتداءً من نهاية 2015 أي عبر الدخول الروسي، ضد قوى الإرهاب الدولي وعلى رأسها داعش والنصرة، هذا الإنجاز نفسه لا يمكنه أن يبقى ثابتاً باستمرار الأزمة، خاصة مع انتقال الأزمة إلى طور متقدم جداً من الحرب الاقتصادية المتوحشة التي يمارسها الغرب بعقوباته، يبدأ بيد مع اللصوص ونجّار الحرب والفاستدين الكبار الداخليين، المدعومين بالسياسات الحكومية الليبرالية... وارتفاع نشاط داعش خلال الشهرين الأخيرين ليس سوى مؤشر أولي على صحة هذه القانونية؛ باستمرار الأزمة دون حل سياسي شامل يؤسس لتغيير وطني ديمقراطي جذري وعميق، فإن الإرهاب سيكون قادراً على العودة دائماً.

وإذا كنا نكرر دائماً أن الوقت السوري هو وقت تطبيق القرار 2254 كاملاً، والذي ينبغي أن يكون على طاولة العمل الوطني السوري، فإن تكرار الفشل والتعطيل في اللجنة الدستورية، يعيد التأكيد الآن ليس أن 2254 يجب أن يكون على طاولة التنفيذ فحسب، بل وبالتحديد السلة الأولى بموضوعاتها المتعددة وعلى رأسها: «إقامة حكم ذي مصداقية وشامل للجميع ولا يقوم على أسس طائفية».

[12]

الـ 5000 ليرة

السوق تحتاج ليرات لمواكبة سعر الدولار

شؤون اقتصادية



لماذا تراجع إنتاج الغاز بنسبة 44% خلال العامين الماضيين؟!

13

شؤون محلية



قانون التطوير والاستثمار العقاري..

10

ملف «سورية 2021»



القوى الصاعدة تحمي تخومها... وتبنيها

05

شؤون عمالية



نقابات حلب تعقد مؤتمراتها النقابية

04

مؤتمر نقابات عمال السويداء



عقدت نقابات الكهرباء والدولة والنفط والصناعات الكيماوية في السويداء مؤتمرها النقابية، وأهم ما تضمنته:

المشافي الخاصة ودور الأشعة والتحليل الطبية، وزيادة الرواتب والأجور ورفع قيمة التعويضات والاستحقاقات، وإلزام مجالس المدن والبلديات بلحظ أماكن لأبنية مراكز التحويل الكهربائي على مخططاتها التنظيمية، وإصدار الأنظمة الداخلية والملاكات العديدة والرقابة على استهلاك الجهات الحكومية من الطاقة، والحد من الهدر وخاصة في إنارة الشوارع العامة، ووضع مواصفات محددة لكافة التجهيزات الكهربائية، والحد من استيراد وتسويق الأجهزة المخالفة وتأمين مازوت التدفئة لمواقع العمل خلال فصل الشتاء.

مؤتمر عمال نقابة الدولة والبلديات تثبتت العقود السنوية ودعم وحدات الاطفاء بالمعدات، وزيادة تعويضات عمال النظافة وزيادة كمية المازوت الوارد إلى القطاع العام لتنفيذ خطط الإنتاج، وزيادة الاعتمادات المخصصة لصيانة الآليات بما يتناسب مع الأسعار الحالية، وتوسيع الملاك في المديرية وتعبئة الشواغر «كالشؤون المدنية» وتمويل كامل الاعتمادات لرفع نسبة الإنجاز المالي، وتأمين الوجبة الغذائية للعاملين في الأعمال الشاقة، وإجراء مسابقات تعيين في كافة الوزارات لسد النقص الشديد في الكوادر الفنية والإدارية.

لا يخضع للتقنين، والاستقرار المنزلي لشركة ريان بلاست قطاع خاص وتأمين مستلزمات الإنتاج وحوامل الطاقة اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، وضمان حقوق العمال وتثبيت فرص العمل في الشركة، ومساواة عمال القطاع الخاص مع القطاع العام من حيث السكن العمالي والقروض من مصارف القطاع العام والتقسيم من صالات التجزئة للقطاع العام، وفتح الاكتتاب على السكن العمالي لعمال القطاع الخاص.

مؤتمر عمال نقابة الكهرباء والاتصالات

أهم المداخلات: إنجاز محطة تحويل المشنف 20/66 ك.ف. وتأمين التجهيزات الكهربائية والمواد ذات الطبع الدائم للشبكات الكهربائية بشكل مستمر، وتأمين الآليات والروافع وتخصيص الممرات بأليات خاصة لتبقى سيارات الورشات للعمل فقط. تفويض مدراء فروع الاتصالات ببعض الصلاحيات الضرورية لتيسير العمل واختصار الوقت، وتأمين الاعتمادات الكافية لاستحقاقات العمال في فروع الاتصالات في الميزانيات التقديرية، والأخذ بعين الاعتبار تبدلات الأسعار في كل عام وتعديل كافة الوحدات الطبية لتتناسب مع الأسعار الحالية في

القديمة بالآت حديثة في كافة معامل القطاع العام في محافظة السويداء، وإلغاء الدمج في الشركات العامة والمعامل للإشارة السيئة على العمال والإنتاج، وتشميل عمال المحروقات في السويداء بالمرسوم 346/ 2006 للأعمال الشاقة والخطرة، واحتساب السنة الفعلية بسنة ونصف، وتأمين وسائل النقل الجماعي للعمال عبر إحداد إدارة نقل موحدة تحت إشراف نفاية النقل البري في السويداء، ومنح مئة ليتر خارج البطاقة لعمال المحروقات، وزيادة عدد سائقي الصهاريج، وشراء رؤوس قاطرات حديثة لنقل الغاز السائل، واستثمار صالة الأفراح في معمل الأحذية لصالح العمال في المعمل، وإجراء مسابقة لتعيين فنيين من حملة الشهادة الثانوية صناعية ومعهد وتكييف وتبريد وكهرباء في معمل الأحذية والمحروقات، وإجراء دورات حاسوب لكافة العاملين في الدولة، وتفويض مدراء الفروع بتسيير بعض القضايا الإدارية، مثل: تعيين الموسمين وإعادة العمل بالقرار القاضي بمنح العاملين أسطوانة غاز واحدة كل 45 يوماً، ورفع قيمة الوجبة الغذائية وكتلة الحوافز الإنتاجية، والعدالة في التوزيع بين الكازيات والإعفاء من الضريبة ورفع هامش الربح لأصحاب المحطات تأمين خط كهرباء دائم

مراسل قاسيون

مداخلات العمال

مؤتمر نقابة عمال النفط والصناعات الكيماوية: أهم المطالب - زيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة، حسب المادة 40 من الدستور، وإلغاء كافة أنواع الضرائب بمختلف تسمياتها، وإزالة سقف الحد الأعلى للأجور وتركة مفتوحاً حتى لا يتعارض مع الزيادات الدورية للأجور، ورفع نسبة الزيادة الدورية 5% كحد أدنى، وتثبيت عمال العقود السنوية والمؤقتين الذين لم يتم تشميلهم بالمراسيم والقرارات السابقة، وإعادة العمال المسرحيين خلال الأزمة المشمولين بالعفو الرئاسي، واحتساب التعويضات على الراتب الحالي، وإجراء مسابقات تعيين لسد النقص الشديد في اليد العاملة في كافة الدوائر والمواقع الإنتاجية، وتعديل القوانين التالية: قانون العاملين رقم 50- قانون العمل رقم 17- قانون التأمينات رقم 28 وتعديلاته- قانون التنظيم النقابي رقم 84 وإصدار قانون عمل موحد للطبقة العاملة يضمن الحقوق الأساسية للعمال الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والسياسية، واستبدال الآلات

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الغلاء والعمال في مؤتمراتهم

ساد الهرج والمرج كثيراً في وسائل الإعلام المختلفة حول تأثير العملة الورقية من فئة الـ 5000 ل.س، ومدى تأثيرها المباشر وغير المباشر على ازدياد معدلات التضخم، وبالتالي ارتفاع الأسعار وانعكاسه على مستوى معيشة الشعب السوري العنيد التي هي بأسوأ حالاتها، فالكارثة كبيرة بكل المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، ولكن الحكومة عبر وزاراتها المختصة تجاوزت تلك الكوارث التي يعيشها الشعب السوري بما فيه العمال، وحاولت إقناعنا كعادتها أن أمور الاقتصاد بخير، وأن الوضع المعيشي يجري حل تعقيدهات وأن الأمور بخير و«العال» ولكن لم تجر رياح الحكومة كما هي تشتهي، ولم تمض ساعات على تصريحاتها حتى هبت الأسعار وطار الدولار ملحاً ليرفع معه كل شيء له علاقة بأبسط حاجتنا، وأهمها الخبز الذي أصبح وجوده شبه معدوم، إلا لذوي الحظوة وأصحاب النفوذ القادرين على سحب ربطات الخبز من معقلها داخل الأفران.

أمام هذا الواقع الذي يصعب وصفه بالنسبة للوضع الذي تعيش فيه الطبقة العاملة وبالأخص مستوى أجورها كيف جرى التعامل داخل المؤتمرات النقابية والتعبير عما ذكرنا، وهل كان الموقف النقابي يوازي الوضع الكارثي الذي يعيشه العمال، أي: هل كان الموقف على قدر مسؤولية الحركة النقابية في الدفاع عن مستوى معيشة العمال المرتبطة بمستوى أجورها؟

المراقب لسير عمل المؤتمرات النقابية من حيث ما تم طرحه لا يعبر لا من قريب أو بعيد عن هول الكارثة التي يعيشها العمال، فقد كان هناك استثناء في بعض مؤتمرات حلب حيث طرح العمال وطالبوا بحق الإضراب للطبقة العاملة، وهذا أضعف الإيمان في مثل هذه الظروف الكارثية.

ذهب المتدخلون في طروحاتهم إلى قضايا ثانوية لا تخرج الزير من البير ولا تقدم للطبقة العاملة أي تحسين في مستوى معيشتهم حتى لو كان طفيفاً، وهم بهذا جاروا ما تقوله القيادة النقابية عن الطرق التي تحسن مستوى معيشتهم وهي تجاري بطرحها الحكومة شريكها في المسؤولية، ولا تعبر بشكل حقيقي عن ما يجب على العمال فعله من أجل الدفاع عن حقهم في الحياة، حيث استمرار الوضع ينذر بالموت جوعاً، والقادم من الأيام أعظم فهل تكسر الطبقة العاملة الصمت وتعبّر عن حقها في الحياة؟

المؤتمرات السنوية لاتحاد عمال دمشق /3/



أنهى اتحاد عمال دمشق مؤتمراته السنوية للدورة السابعة والعشرين بمؤتمرات نقابات عمال النقل الجوي ونقابة عمال السياحة والغذائية ونقابة عمال الصناعات الكيماوية وعمال المصارف والتأمين ونقابة عمال الطباعة والإعلام وعمال الصناعات المعدنية.

■ نبيل عكام

لم تختلف كثيراً هذه المؤتمرات عن التي سبقتها من حيث مطالب العمال الأساسية والمشاركة فيما بينهم، والتي تتعلق بتدني الأجور إلى ما دون الحد الأدنى للمعيشة بأضعاف المرات، والتي يتكبد العمال بسببها مئات المصاعب، حيث لا تكاد هذه الأجور أن تسد رفق العمال وأسرهم، وطالبوا بزيادة هذه الأجور بما يتلاءم مع واقعهم المعيشي، وإزالة سقف الراتب وزيادة نسبة التعويضات من اختصاص وطبيعة عمل، وكذلك رفع نسبة الحوافز وصرفها على الراتب الحالي وتشمل كافة العاملين بتعويض الاختصاص المستحقين له، وإلغاء كافة أنواع الضرائب على الدخل والتعويضات. هذا وقد تحدث العمال كما الذين قبلهم في المؤتمرات السابقة عن معاناتهم المبررة من شركات التأمين الصحي والصندوق المشترك، من حيث المعالجة بكل أشكالها من تصوير أشعة بأنواعها من طبقي محوري أو مرنان وتحاليل مخبرية، وإضافة إلى صعوبة الحصول على الدواء وغلاظه. كما عبر العمال عن معاناتهم من أزمة المحروقات من غاز ومازوت والخبز، وطالب ممثلو العمال في هذه المؤتمرات برفع قيمة اللباس

للعمال حسب الأسعار الرائجة الحالية، وتشمل كافة العاملين به وتسهيل عملية الحصول عليه بإلغاء تلك التعقيدات والإجراءات المتبعة، وأيضاً رفع قيمة الوجبة الغذائية أو تأمينها عينياً للعمال. وصرف مستحقات الإجازات للعمال الذين أحالت ظروف عملهم من الحصول عليها، وذلك بطي بلاغ مجلس الوزراء الصادر عام 2013 الذي حال دون صرفها، كما طالبوا بتشمل عمال القطاع الخاص بالمساكن العمالية وتثبيت العمال المؤقتين. وأكدوا على ضعف إجراءات الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية وغياب الفحص الدوري للعاملين، حيث طالب عمال الطباعة وعمال الصناعات الكيماوية بتشملهم بالأعمال الشاقة والمهنة الخطرة.

وصيانتها والعمل على تشغيل المتوقف منها.

مؤتمر نقابة الغذائية

متطلبات العمل والكثير منها معطل إضافة إلى نقص في العادات، وطالب المؤتمر في نقابة عمال المصارف بقانون خاص بالمصارف يراعي ظروف عمل عمال المصارف وينصف العاملين فيها، وإعادة النظر بالمرسوم رقم 59/ لعام 2007 الخاص بالحوافز الإنتاجية للمصارف. أما عمال النقل الجوي فما زالت مطالبهم منذ الدورة النقابية السابقة من إصلاح هتاف صيانة الطائرات وورشة المحركات، وتأمين المستلزمات اللازمة لتخديم الطائرات وتحسين وتطوير البنية التحتية للملاحة الجوية، ورفع المستوى الفني للمراقب الجوي. وفي مؤتمر نقابة الصناعات الكيماوية طالبوا بعودة شركة سار إلى مقرها الأساسي في عدرا.

في مؤتمر نقابة الغذائية طالب بتعديل القانون رقم 11/ لعام 2019 القاضي بإحداث المؤسسة السورية لتجارة وتصنيع وتخزين الحبوب الذي حرم العمال من الميزات التي كان يحصل عليها العمال قبل الدمج، مثل: كيس الدقيق العمالي، أما عمال التبغ فقد عبروا عن رفضهم لقرار إلحاق نقاباتهم ودمجها مع نقابة الصناعات الغذائية وخاصة أنهم لم يستشاروا ولم يؤخذ رأي العمال بذلك، وطالبوا بعودة نقاباتهم وبين عمال المصارف صعوبة بيئة العمل التي يعملون فيها، من حواشيب قديمة وبطيئة لا تلبي

الطبقة العاملة



الجزائر- تسريح تعسفي

نظم قرابة 800 عامل من العمال المسرّحين في مصنع تركيب السيارات في المنطقة الصناعية يوم 22 كانون الثاني، وقفة احتجاجية أمام الشركة، وذلك احتجاجاً على الطريقة التي تم بها تسريحهم، رافعين عدداً من المطالبات والشعارات، تمكنهم من حقوقهم المشروعة بما يضمن لهم مصادر رزقهم ولعائلاتهم. حيث طالبوا بتسوية عقود عملهم سواء بالنسبة للمتنتهية أو غير المنتهية، وتحويلها من عقود محدّدة إلى غير محدّدة وفق القانون 11-90 لاسيما المادة 12 منه، وناشدوا السلطات العليا للدولة، بضرورة المحافظة على المصنع، والذي يعمل فيه عمال من 38 بلدية منتشرة عبر ربيع إقليم الولاية.

إيطاليا- نقابيون مصريون

قام اتحاد العمال المصريين في إيطاليا بتخصيص خط تلفون يوم 23 كانون الثاني، وذلك لتسريع وتيرة التواصل مع العمال المصريين، ومحاولة التدخل لحل مشاكلهم التي قد يتعرضون لها، كما أطلق الاتحاد حملة تحت عنوان سجل نفسك، والمشاركة في الحملة من خلال البث المباشر عبر صفحات فيسبوك، وأشار رئيس اتحاد العمال المصريين المقيمين في إيطاليا، إلى ضرورة قيام العمال المصريين بهذا الإجراء لحل أية مشكلة قد يتعرض لها العامل، حتى يتم التحرك بناءً على معلومات واضحة، وأيضاً، هذه الإجراءات ستساعد في الحصول على قاعدة بيانات خاصة بالعمال المصريين في إيطاليا.

اليمن- إضراب المعلمين

أعلنت النقابة العامة للمعلمين في جنوب اليمن عن إجراءات تصعيدية لبدء الإضراب الجزئي عن العمل، وذلك حتى تتم تلبية مطالبها بتسوية أوضاعها وصرف مستحقاتها. وجاء في البيان، إن الحكومة قد تجاهلت مطالبهم، ورغم توقيع النقابة اتفاقية مع الأطراف المعنية، وخلال أربعة أعوام من المطالبات، لكن الحكومة للأسف لم تنفذ بنداً واحداً من البنود المتفق عليها. ورغم مراعاة المعلمين والمعلمات للوضع السياسي في البلد، فقد جمدوا الإضراب في العام الماضي، إلا أن الحكومة لم تلتزم بأية إصلاحات، وبناءً على ذلك، فقد قررت النقابة العامة للمعلمين البدء بالعصيان الوظيفي ابتداء من يوم 24 كانون الثاني إلى 15 شباط من هذا العام. وإذا لم تلمس النقابة أي تجاوب من الحكومة فإنهم سيدخلون في عصيان وظيفي شامل.

تونس- إضراب مفتوح

واصل المشرفون في المدارس والمشرفون العامون إضرابهم المفتوح يوم 27 كانون الثاني، وذلك نتيجة عدم التزام وزارة التربية بتطبيق محضر جلسة في شهر شباط 2018، وإلى اليوم لم يجدوا أية استجابة من الوزارة، متهمين الحكومة بتجاهل مطالبهم. هذا وقد نص المحضر على عدد من المطالبات، ومنها: الترقية الاستثنائية، وأيضاً الزيادة في منحة مستلزمات العودة المدرسية، كما نص المحضر على صرف منح جامعية لأبناء المنتسبين لقطاع الإشراف والتقاعد وصرف منح الساعات الإضافية، وتسوية أوضاع المتقاعدين في القطاع، وقد أكد الكاتب العام للنقابة: أن عدم الاستجابة لمطالب المشرفين والمشرفين العامين وتطبيق محضر 2018، سيؤدي إلى تعطيل الدوام في المعاهد.

نقابات حلب تعقد مؤتمراتها النقابية



■ مراسل قاسيون

مؤتمر نقابة عمال البناء والإسمنت المنعقد بتاريخ 2021/1/18

تضمنت المداخلات المطالب الآتية:
العمل على تأمين سكن عمالي لموظفي مؤسسة الإسكان.
تحسين الخدمات الصحية لدى العيادات العمالية «المعاينة-الدواء».
تأمين جبهات عمل لمنشأة الوحدة الاقتصادية لتصنيع القطع التبدلية لمعامل الإسمنت في حلب من الجبهات التابعة للمؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء والجهات العامة الأخرى.
هناك نقص كبير في اليد العاملة لدى الجهات التابعة لنشاط النقابة والعمل على فتح مسابقات لتلافي النقص.
تأمين اليات هندسية بمختلف أنواعها، وذلك لقدم الآليات وخروج أكثرها عن الخدمة لجهات «شركة الطرق والجسور- شركة التعمير وغيرها من الجهات»
المطالبة من بعض الجهات التابعة للنقابة بتعويض مالي عن دوام يوم السبت، ضرورة تأمين وسائل نقل، وذلك لنقل العاملين من أماكن عملهم وسكنهم.
زيادة الرواتب والأجور لكافة العاملين.

مؤتمر نقابة عمال الاستصلاح والسدود المنعقد بتاريخ 2021/1/18

تضمنت مطالب المداخلات في المؤتمر الأمور التالية:
النقابي عبد اللطيف الأيوب: طالب بزيادة الرواتب والأجور ورفع سقف التعويضات وتثبيت العاملين المؤقتين ذوي العقود السنوية.
تعديل أجور الخدمات الصحية، وعدم الاعتذار من قبل العيادات العمالية عن التحاليل والتصوير.
النقابي خالد العبود: طالب بأن يتم تشميل كافة الأمراض لدى مؤسسة التأمين الصحي للأخوة العمال.

فوزي خليل: طالب برفد القطاعات الإنتاجية باليد العاملة لأنه هناك نقص شديد.

مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات المنعقد بتاريخ 2021/1/19

لقد تضمنت المداخلات من بعض أعضاء المؤتمر القضايا التالية:
ذكرى محمد: عن قطاع الخدمات الفنية: طالب بربط الأجور بالأسعار ووضع حد لنشاط السوق السوداء، وطالب بتعديل قوانين العمل وتطبيق حق الإضراب المطالب للعمال لحماية حقوقهم من أرباب العمل.
نيفين بركات: طالبت بزيادة تعويض أجور النقل وأذونات السفر.
شهم أعرج: من فوج إطفاء حلب- طالب بتأمين وسائل نقل للعاملين في فوج الإطفاء، كما طالب بتقديم كافة التعويضات «متممات الراتب» لعمال الفوج أسوة بباقي العاملين في الجهات العامة، كما طالب ببناء معهد متوسط تعليمي متخصص بالإطفاء لتخريج طلاب متخصصين بهذا العمل لرفد الجهات العامة وفوج الإطفاء بالعاملين المؤهلين لأنه هناك نقص شديد.
نضال عثمان: من قطاع الصرف الصحي- طالب بتشميل أسر العاملين بالطبابة ورفع تعويض قيمة النظارة الطبية.
محمد سنون: قطاع عمال النظافة- أشار إلى تأخر وصول قرار تعديل تعويض طبيعة العمل 85%.

مؤتمر نقابة عمال الخدمات العامة والسياحة المنعقد بتاريخ 2021/1/19

المداخلات:
ميرفت: تساءلت عن تأخر استلام البطاقات النقابية.
خلود حنتوش: أيضاً سألت عن أوضاع العمال المياومين في بعض المنشآت.
بهاء ريش: تحدثت عن غلاء الأسعار وضعف الأجور ودور التنظيم النقابي، كما أشارت إلى فقدان الرقابة التموينية، وتعدد سعر السلعة

الواحدة من مكان إلى آخر.
مصطفى إسماعيل: طالب بزيادة دور الدولة التدخلية لجهة تحسين الوضع المعيشي للمواطنين- ومعالجة وضع العاملين في القطاع الخاص- وتأمين وسائل نقل للعاملين في قطاع السياحة.

مؤتمر نقابة عمال الخدمات الصحية بتاريخ 2021/1/20

مداخلات بعض أعضاء المؤتمر:
أحمد عبد العزيز: أشار في مداخلته إلى شركات التأمين الصحي «إيمبا» وطالب بإلغاء التعاقد معها لسوء خدماتها، والتعاقد بدلاً عنها مع العيادات العمالية، كما طالب بإنصاف الكادر التمريضي أسوة بالأطباء بالنسبة للتعويضات.
خالدة محمد: طالبت ب- ربط الأجور بالأسعار ووضع حد للغلاء.
تأهيل مشفى شيطان العمالي.
كما طالبت بالإضراب المطالب لحماية حقوق العمال.

غفران مصري: طالبت بتأمين المواد التموينية ضمن البطاقة الذكية، وتشميل أسر العاملين في الدولة بمعونات الإغاثة.
مهند مهنا: مشفى الكلية الجراحي، طالب برفع سقف التعويضات لمتتمات الراتب.

مؤتمر نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين المنعقد بتاريخ 2021/1/20

كانت مداخلات أعضاء المؤتمر لهذه النقابة على الشكل التالي:
عبد الرزاق التنجي: من قطاع مؤسسة التأمينات، أشار إلى أن هناك نقصاً كبيراً في عدد العاملين لدى المؤسسة.
مصطفى الحسن: طالب بتعديل تعويض الوفاة بأن يكون كاملاً دون النظر لسنوات الخدمة.
منى بالغجي: طالبت بتعويض العاملين في المصارف المركزية «برسوم الأعمال الشاقة».
راميا دادايخي: طالبت بفتح تسجيل للسكن

العمالي وبأسقاط مريحة.
حافظ سلامة: من قطاع سورية للتأمين: طالب بتقديم تعويض طبيعة العمل والعمل على رفع قيمته.
اختتمت المؤتمرات النقابية في حلب بالمؤتمر السنوي الثاني لنقابة عمال الغزل والنسيج بتاريخ 2021/1/25
حيث يبلغ عدد العاملين لدى قطاع النسيج والغزل «1526» عامل وعاملة من القطاعين العام والخاص وفي المداخلات:
عماد الدين مهنا: «تجمع عمال ملحج تشرين» طالب بالأمور التالية:
تأمين خدمات حوامل الطاقة «مازوت- غاز- مواد تموينية» للأخوة العمال.
صرف تعويض الاختصاص لحملة شهادة المعاهد المتوسطة.
رفع نسبة التعويضات لأنها قليلة جداً ورفع الرواتب والأجور.
عبد الهادي: «تجمع عمال شركة الشهباء للغزل والنسيج» طالب بالآتي:
تأمين وسائل لنقل العاملين من العمل وبالعكس.
محمد الشيخ طه: «تجمع عمال سجاد حلب» طالب بمطلب واحد تأمين نول آلي للمعمل بعد أن تم تأهيل المعمل.
أحمد إبراهيم: «تجمع عمال شركة الشهباء للغزل والنسيج» طالب ضمن مداخلته:
إعادة الآلات النسيجية المسروقة من منطقة الزربة للشركة بعد التأكد من عائديتها، وهي موجودة في محافظة حماه.
ضرورة تأمين السيولة المالية المطلوبة، ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لإعادة تأهيل معمل الشركة لوضعها في عملية الإنتاج.
بسام عارف: «تجمع عمال نسيج عين التل» طالب بتشميل الوجبة الغذائية لكافة العاملين.
أحمد علي: «تجمع عمال الشركة السورية» أشار في مداخلته إلى تخفيض المبلغ المعتمد لتأهيل خط إنتاج في المعمل للعام الماضي 2020 والمقرر بـ 130 مليون ليرة إلى أقل من النصف للعام الجاري.

زيادة دور الدولة
التدخلية لجهة
تحسين الوضع
المعيشي
للمواطنين
ومعالجة وضع
العاملين في
القطاع الخاص
وتأمين وسائل نقل
للعاملين

القوى الصاعدة تحمي تخومها.. وتبنيها



أرسى إنهاء الصراع العسكري في إقليم ناغورني كاراباخ، والذي توسطت روسيا فيه عن طريق رعاية المفاوضات بين الجانبين الأرمني والأذربيجاني، الأساس المتين لتحول جيوسياسي كبير في جنوب القوقاز. وفي حين أن دور روسيا في إنهاء الصراع العسكري والحفاظ على وقف إطلاق النار رسخ دورها كمسؤولة عن جنوب القوقاز، فإن التطورات اللاحقة تظهر كيف تعمل كل من روسيا والصين على نزع المخلب الأمريكي من هذه المنطقة نهائياً.

■ إعداد: سعد خطار

تكمّن أهمية الإنجاز الروسي في جنوب القوقاز أنه سمح لموسكو بتعقيد الوضع في وجه الولايات المتحدة، وتقيد حرية حركتها في هذه المنطقة التي ظلت لوقت طويل مصدراً لتهديد التخوم الروسية، بما يسمح بتهيفة الظروف الملائمة لتوسيع ساحة عمليات واشنطن نحو الشرق. وبهذا المعنى، فإن السيطرة على هذه المنطقة برزت سابقاً بوصفها حاجة ملحة بالنسبة للولايات المتحدة، ذلك أنها واحدة من أنسب الطرق لتقييد وتهديد مبادرة الحزام والطريق الصينية.

تزايد الوزن الاقتصادي الصيني في المنطقة

كما أظهرت أحدث بيانات البنك الدولي، فقد ازدادت البصمة الاقتصادية للصين بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية في المنطقة: منذ عام 2005، زاد حجم التجارة الصينية مع أرمينيا وأذربيجان وجورجيا بنحو 2070 في المئة و380 في المئة و1885 في المئة على التوالي. وتكسب أذربيجان أهمية خاصة بالنسبة للصين وآسيا الوسطى وممر آسيا الغربي الاقتصادي، وممر العبور عبر القوقاز «TCT»، الذي يربط الصين بأوروبا عبر شبكة من المسك الحديدية والموانئ والطرق

وخطوط الأنابيب المحتملة. وفي حين أن حجم التجارة الحالي بين الصين وأذربيجان ليس مرتفعاً، فإن الاتجاهات الأخيرة تظهر فقرة تصاعدية مهمة، فوفقاً لبيانات البنك الدولي: «بلغ حجم التجارة بين البلدين 1,3 مليار دولار أمريكي في عام 2018، أي: حوالي 6 في المئة من إجمالي التجارة الأذربيجانية، ونصف هذا المبلغ في عام 2013». ويقدر البنك الدولي أن معدل الانتشار السريع لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية في البلاد من المرجح أن يغير الوزن الاقتصادي والجيوسياسي لأذربيجان، وأن الناتج المحلي الإجمالي للبلد قد يزيد بنسبة 21 في المئة على المدى الطويل. ومشاركة أذربيجان في «الحزام والطريق» يمكن أن تسمح لها بالاستفادة من سلاسل القيمة العالمية وتنويع اقتصادها.

ومع قيام روسيا بترسيخ حل سياسي في ناغورني كاراباخ يأخذ إلى حد كبير مصالح أذربيجان بعين الاعتبار، ومع توقيع الصين مؤخراً على اتفاقية الاستثمار مع الاتحاد الأوروبي، ليس هنالك شك بأن الصين سوف تولي اهتماماً خاصاً لمشروع بناء ممر العبور عبر هذه المنطقة، حيث تقوم الصين بالفعل بتطوير طريق تجاري عبر كازاخستان، يعبر بحر قزوين من ميناء اكتاو الكازاخي إلى ميناء باكو الأذري. ووصف الباحثون الصينيون هذا

الطريق بأنه محور «الحزام والطريق» ومهم للغاية لنجاح الاتفاق الذي وقعته الصين مع الاتحاد الأوروبي.

المصلحة المشتركة بين موسكو وبكين

ترتبط الفرص التجارية والاقتصادية التي تقدمها الصين بخطة روسيا نفسها من أجل ترسيخ وضع جديد للتجارة يشمل كلاً من أذربيجان وأرمينيا، ما يعني أن تغليب المصلحة المشتركة ستكون الأساس الذي تستند إليه محاولات روسيا والصين لردع النزعات العدائية لدى الجانبين الأرمني والأذري، وقد تجلّى ذلك بشكل جلي خلال آخر اجتماع بين قادة البلدين في موسكو، حيث أعقب الاجتماع إعلان لتنفيذ «تدابير تشمل ترميم وتشديد مرافق جديدة للبنى التحتية الأساسية للنقل اللازمة لتنظيم وتنفيذ وضمان أمن حركة المرور الدولية، التي تنتم عبر جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا، فضلاً عن عمليات النقل التي تقوم بها جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا، والتي تتطلب عبور أراضي الجمهوريتين».

وتعيد الخطة، كما هي الآن، تنشيط «طرق الحرير القوقازية» القديمة التي من شأنها أن تسمح للدول الكبرى في المنطقة بالربط التجاري والاقتصادي مباشرة مع روسيا، وبالتالي فتح السبل لتعزيز التجارة، بما لا يترك مجالاً للقوى من خارج المنطقة، مثل: الولايات المتحدة وفرنسا، لإعادة لعب سياسة «فرق تسد» القديمة. تشير هذه التطورات إلى تراجع الوجود والدور الأمريكي في المنطقة. ولكن من المرجح أن تقوم الولايات

المتحدة، في ظل إدارة بايدن، بترتيب بيتها، ومحاولة العودة بشكل أو بآخر، والواقع أن الولايات المتحدة تقوم بالفعل بحساباتها المعادية، حيث فوض الكونجرس الأمريكي مؤخراً مدير المخابرات الوطنية بتقديم تقرير يحدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية الجوهرية في المنطقة، بما في ذلك المساعدات العسكرية الأمريكية لكل من أذربيجان وأرمينيا، ودراسة كيف يمكن استخدام ذلك بشكل فعال لخدمة المصالح الأمريكية.

وتستعد واشنطن فيما يبدو لمواجهة جيوسياسية طويلة في المنطقة المحيطة بناغورني كاراباخ، ففي تشرين الأول الماضي، «حث» رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي - آدم شيف الولايات المتحدة على الاعتراف بناغورني كاراباخ أو «جمهورية أرتساخ» كدولة مستقلة. ما يعني أن واشنطن تهيب نفسها لإعادة تنشيط النزعات العدائية في المنطقة. ومع ذلك، وكما أوضحنا في التفاصيل المذكورة أعلاه، فإن هنالك الكثير من السياسات التي يتم التخطيط لها وتنفيذها لمواجهة سياسة التفتيت التي تستعد لها

الولايات المتحدة. ولذلك، فإن الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي يجري إبرامها وتنفيذها برعاية ووساطة روسية صينية، ستحد بشكل كبير من مساحات الصراع التي يمكن أن يعاد إحيائها بهدف زعزعة استقرار المنطقة، حيث تثبت وقائع العالم اليوم أن سياسات الربط والدمج على أساس المصلحة والمنفعة المشتركة هي العلاج الناجع لمواجهة مخططات قوى الحرب في العالم.



**لاتفاقيات
السياسية
والاقتصادية
التي يجري
إبرامها وتنفيذها
برعاية ووساطة
روسية صينية
ستحد بشكل كبير
من مساحات
الصراع التي
يمكن أن يعاد
إحيائها بهدف
زعزعة استقرار
المنطقة**



**منذ عام 2005
زاد حجم التجارة
الصينية مع
أرمينيا وأذربيجان
وجورجيا بنحو
2070 في المئة
و380 في المئة
و1885 في المئة
على التوالي**

لقاء الدكتور قدري جميل مع قناة فرانس 24



أجرت قناة «فرانس 24»، في 28/1/2021، لقاءً مع الدكتور قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، عضو قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، وفيما يلي تنشر قاسيون النص الكامل للمقابلة.

● الانتخابات في سورية على الأبواب والمفاوضون في جنيف لم يتوصلوا بعد لصيغة نهائية للدستور، كيف يمكن أن تتم تلك الانتخابات وعلى أي أساس برأيك؟
اللجنة الدستورية ليست على مقاس الانتخابات الدورية المبنية على الدستور الحالي 2012 في سورية، اللجنة الدستورية تمت على مقاس القرار الأممي 2254، لذلك لا أرى رابطاً مباشراً بين هذه الانتخابات وبين اللجنة الدستورية. بمعنى إذا اللجنة الدستورية أكملت عملها، وأدى عملها إلى نتائج، فإنها تكون قد سهّلت عملية الانتقال التي تحدث عنها عملياً القرار 2254، وإذا لم تعمل ذلك فهذه الانتخابات التي ستجري في سورية ليس لها علاقة بـ 2254، مثلها كمثل الانتخابات التي سبقتها. الذي يهمنا هو تنفيذ القرار 2254 لأنه القرار لحل كل المشاكل السورية، الكارثة الإنسانية-الاقتصادية-الاجتماعية... إلخ. لذلك لا أعتقد أن في هذين الموضوعين أنه ليس هناك ربط مباشر بينهما، ووضع الأمر بهذا الشكل يخلق وهماً، عند المستمع، أن الدستور واللجنة الدستورية هي على قياس الانتخابات التي يجب أن تجري في موعدها الدوري في حزيران 2021.

● لماذا برأيك استبعدت منصة موسكو عن اللجنة الدستورية؟
بعد الجولة الأولى اتخذت هيئة التفاوض قراراً بإبعاد ممثلنا مهند دليقان عن اللجنة الدستورية، وأسقطت عضويته بهيئة التفاوض، لماذا؟ لأنه اقترح، باسم المنصة، نقل المفاوضات حول الدستور إلى دمشق. والحقيقة التي أريد أن أقولها: إن هذا الموضوع كان بالون اختبار لنوايا النظام بحديثه بالعمل مع اللجنة الدستورية، والمفاجئ أن النظام، حتى هذه اللحظة التي اتكلم فيها معكم، لم يعط رد فعل على هذا الاقتراح، ولكن مع الأسف الشديد بعض ضيقي الأفق في المعارضة ظنوا أن هذا الاقتراح موجّه ضدهم، فأخذوا إجراءات قمعية غير ديمقراطية ضد منصة موسكو وممثلها في اللجنة الدستورية.

● لنفترض أن هذه الانتخابات حصلت في الموعد الذي حدده النظام، هل تعتقد أنها يمكن أن تحظى برد فعل دولي إيجابي مثلاً؟ لا أعلم، لا أريد أن أستبق الأمور وأنتاب، ولكن الذي يهمني أن تنتهي الكارثة الإنسانية في سورية، وحتى تنتهي الكارثة الإنسانية يجب الوصول إلى حل سياسي عبر قرار 2254 بحرفه وشكله ومضمونه، وإذا لم نصل إلى حل للكارثة الإنسانية فأى معنى لأية انتخابات؟ لا معنى لأية انتخابات بهذه الحالة. إذا أردنا أن نتكلم عن الانتخابات بعد إنجاز الدستور، فإن الهدف منها عملياً هو إنهاء الكارثة وإنهاء الأزمة السورية. فإذا كانت هذه الانتخابات لن تحل الأزمة السورية، ولن تتقدم خطوة باتجاه حل الكارثة الإنسانية وإبعاد شبحها الذي يتزايد على سورية، فليس لها معنى بالنسبة لنا نحن في حزب الإرادة الشعبية وجهة التغيير والتحرير ومنصة موسكو.

● كمنصة موسكو معارضة، التقيتم الأسبوع

الامن 2254، لم يتكلم عن «جسم عسكري». كل شخص يفضل على كيفة موضوع الجسم الانتقالي ويعطيه التعريف الذي يعجبه، أما برأيي فهذا الموضوع مكلف بأن يعرفه السوريون من الطرفين؛ من حيث ما هو الجسم الانتقالي «جسم عسكري؟ جسم غير عسكري؟ جسم مدني؟ هيئة مستقلة؟ هيئة جديدة فوق الهيئات نخرعها من جديد؟ أو مجلس وزراء هو جسم انتقالي؟» هذا الأمر يحتاج اتفاقاً ولا يقرره طرف واحد إذا أردنا حلاً للأزمة السورية.

● ماذا فعلت المعارضة إلى اليوم، وانت كـ قدري جميل- كمعارض- ماذا قُدمت للشعب السوري طيلة هذه السنوات التي أمضيتها في موسكو كمعارض؟

قبل أن آتي إلى موسكو- واضطرت أن آتي لموسكو- نحن مصرون على الحل السياسي، وقلنا: إن الوصفة للخروج من الأزمة هي «لا غالب ولا مغلوب»، والحل العسكري لن يكون حلاً للأزمة، وهذا من الأساس كنا مصرين عليه، وما زلنا مستمرين بذلك حتى هذه اللحظة. وعملنا ضمن صفوف المعارضة من أجل تخفيف دور المتشددين في المعارضة، ونجحنا نسبياً نجاحات غير كبيرة في هذا المجال، ولكن أعتقد أن المستقبل يجب أن يبرر سلوكنا أكثر حينما نستطيع أن نقصي نهائياً المتشددين من الطرفين عن طاولة المفاوضات، وعن الساحة السياسية، لأنهم هم من يعرقلون الحل السياسي، وليس في بالهم ولا خاطرهم لا الشعب السوري، ولا عذابات الشعب السوري، ولا آلام الشعب السوري، ولا أي شيء من هذه القضايا.

● قدري جميل المعارض السوري أنت تحمل الجنسية الروسية وتعيش على الأراضي المعارضة ويقول إنك تمثل ما يسمى بالمعارضة الموالية أو المقلعة التي يمكن للنظام أن يستخدمها متى يشاء، ما تعليقك على ذلك؟

أنا ليس لدي جنسية روسية- جنسيتي سورية فقط لا غير- وهذا القول غير صحيح وهو تزوير. جواز سفري سوري، وحتى ليس لدي إقامة في روسيا، لدي «فيزا» تأشيرة.

بالشؤون الداخلية للأمور التي تخص الشؤون الداخلية للشعوب.

● لنفترض جديلاً أن الانتخابات حصلت في سورية بشكلها الحالي، ألا تتوقع أن الإسلاميين سيركبون موجة الانتخابات، طالما هم المنافس الوحيد؟

أعتقد أن نتائجها إن لم يحصل توافق على أساس 2254 ستبقى الأمور في مكانها، ويمكن أن يجري تراجع على مختلف الصعد، والقوى التي ستركب هذه الموجة التي سيتسبب فيها سلوك النظام إذا كان قد أصر على العناد والاستمرار في موضوع الانتخابات سيعطي الحجة لقوى عديدة أن تصعد وأن تتعقد الأزمة السورية أكثر.

● يرى البعض أن تشتت المعارضة وعدم التوافق على شخصية معينة هو ما أوصل البلاد إلى ما هي عليه اليوم. ألم يكن أولى بالمعارضة السورية إيجاد شخصية تمثلهم دولياً ليسهل التفاوض معهم؟

المعارضة من تيارات مختلفة، المعارضة تعددية، ويجب أن تكون كذلك على شاكلة سورية القائمة، وطبيعي ألا يكون هنالك اتفاق من حيث المبدأ على كل التفاصيل في المعارضة، ولكن أعتقد أن هناك اتفاقاً صار بشق الأنفس، على أننا نريد تنفيذ 2254، لأنه كان هناك أناس في المعارضة لا يريدون 2254، بل يريدون التطرف عبر الشعارات المتطرفة، النظام يريد الحسم، وهؤلاء من طرف آخر يريدون الإسقاط، أي: الشعارات المتشددة التي أودت بسورية إلى الكارثة. لذلك برأيي يجب العمل على الحل السياسي عبر 2254 كي لا تتعقد الأمور.

● هذا تصوّر لك للحل في سورية انطلاقاً فقط من قرار مجلس الأمن، لكن هناك نداءات من الداخل ومن الساحل السوري لإنشاء مجلس عسكري يأخذ على عاتقه المرحلة الانتقالية كلها، وكون الأجواء الحالية غير مناسبة لإجراء انتخابات في البلاد، كيف تقيم ذلك؟ كيف يمكنك أن نعربي لي ذلك؟ أين يمكن إنزال «المجلس العسكري» بفكرة الجسم الانتقالي الذي تحدث عنه بيان جنيف؟ وقرار مجلس

الماضي بوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بحضور ممثلين عن منصة القاهرة، ماذا المستم لدى الروس؟

لمسنا لديهم، كما في السابق، رغبة جدية في التقدم لإيجاد حلول للأزمة السورية، ولكن المشكلة التي يجب أن نعيها هي أنه، وخلافاً لزملائهم الغربيين، لا يريدون التدخل المباشر بالتفاصيل السورية انطلاقاً من حق الشعب السوري في تقرير مصيره. نحن نقلنا له قلقنا من أن عمل اللجنة الدستورية يسير بشكل بطيء جداً لا يتناسب نهائياً مع سرعة تطور الكارثة الإنسانية والاقتصادية في سورية.

● ولكن نتحدث أن الروس لم يتدخلوا في سورية بشكل مباشر، ولكن فعلياً تدخلوا وهم السند الحقيقي لبقاء النظام قائماً، اليس كذلك؟

ليس كذلك، هم تدخلوا حين كان هناك خطر سقوط الدولة السورية بأيدي داعش، أما القضايا الأخرى التي تعلم الغرب الاستعماري أن يتدخل فيها، وأن يعطينا وصفاته لحل هذه الأمور، فهم لا يقومون بذلك نهائياً. يجوز أن نرغب نحن أن يقوموا، ولو بتدخل بسيط لحلحلة المشاكل، هم يضغطون بالنصائح فقط على جميع الأطراف بالمعنى السياسي، أما بالمعنى العسكري فأنجزوا إنجازات كبيرة، ولكن الذي قلناه ونقله اليوم: إن هذه الإنجازات العسكرية الكبيرة ضد الإرهاب اليوم مهددة إذا لم تتثمر سياسياً بالأ تعطي النتائج المطلوبة منها.

● كيف لها أن تثمر سياسياً؟ تنفيذ القرار 2254 المقر بالإجماع من مجلس الأمن بحذافيره بمعنى: جسم انتقالي- دستور- انتخابات.

● هل ما زال بشار الأسد باعتباره رئيساً لسورية هو الخيار الوحيد لدى الروس؟ أعتقد أن الروس ليس لديهم أي خيار بهذا الموضوع، لأن هذا الموضوع هو من شأن الشعب السوري. وإذا كان الآخرون من شركاء الروس الغربيين لديهم خيارات فهذا من عاداتهم وتقاليدهم السابقة في التدخل

الوصفة للخروج من
الأزمة هي لا غالب
ولا مغلوب والحل
العسكري لن يكون
حلاً للأزمة وهذا من
الاساس كنا مصرين
عليه وما زلنا
مستمرين بذلك

تحليلات غربية تتوقع «تسارع انزياح الميزان الاقتصادي العالمي شرقاً» ولحاق الناتج الصيني بالأمريكي بحلول 2030



قبل عرض التوقعات أدناه، والتي نقلها موقع «شنغهاي ديلي» تجدر الإشارة إلى أن الصين هي سلفاً، ومنذ العام 2017 حتى 2020 متفوقة بالفعل على الولايات المتحدة الأمريكية بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي إذا تم أخذه على أساس «تعادل القوة الشرائية» PPP GDP «كنسبة مئوية من الناتج العالمي». حيث انقلب هذا المؤشر لصالح الصين منذ العام 2017 فسجل آنذاك: 16,31% للصين مقابل 16,08% للولايات المتحدة. وقدّر أنّ هذا المؤشر صار في عام 2020: 18,56% للصين، مقابل 15,98% للولايات المتحدة (وفق موقع الإحصاءات العالمي statistica). أما مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP (أي بغض النظر عن تعادل القوة الشرائية) فهو المؤشر المقصود الذي تتحدث عنه التحليلات أدناه.

في السابق». وأضاف التقرير أن التنمية الثابتة لاقتصاد الصين والتأثيرات السلبية التي تؤدي إليها أزمة كورونا سيمهدان الطريق لجعل الصين فائزاً نسبياً في العالم ما بعد أزمة كورونا. ومن بقعة أخرى، في اليابان «الشرقية جغرافياً، الغربية اقتصادياً وسياسياً»، أبدت مجموعة الخدمات المالية «نومورا القابضة» تفاؤلاً أكبر من توقعات مؤسسة أولير هيرميس في ميونيخ، بشأن النمو الاقتصادي السريع في الصين. إذ إنّ هذه المجموعة اليابانية توقعت أن اقتصاد الصين سيكون متفوقاً على اقتصاد الولايات المتحدة في عام 2030، ولكنها مع ذلك اكتفت برسم توقعاتها حتى عام 2028 من خلال استقراء توقعات صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من الضرر الكبير الناتج من وباء كوفيد-19، تنامي تدفق الاستثمارات إلى الصين «عكس التيار» الذي ساد، أي مقارنة بانخفاض الاستثمارات متعددة الجنسيات في العالم بشكل حاد. وقال مايكل وانج، كبير مديري أسواق رأس المال في الصين «إنّ من المتوقع أن تظل

صدر عن مؤسسة التأمين التجاري «أويلر هيرميس» Euler Hermes التابعة لشركة مجموعة أليانز Allianz Group للخدمات المالية متعددة الجنسيات ومقرها ميونيخ في ألمانيا، تقريرٌ توقع بأنه مع حلول العام 2030 سوف يتطابق الناتج المحلي الإجمالي GDP للصين مع نظيره للولايات المتحدة الأمريكية. أي أكبر بعامين من توقعات سابقة بحدوث ذلك في 2032. كما توقع التقرير نفسه أنّ أزمة كوفيد-19 يمكن أن تسرع من تحول التوازن الاقتصادي العالمي شرقاً نحو آسيا. وقد انتعش النمو الاقتصادي للصين في الربع الأخير من عام 2020 إلى المستوى الذي كان عليه ما قبل وباء كوفيد-19، مما عزز توسعه للعام بأكمله إلى 2,3%. وكانت الصين الاقتصاد الكبير الوحيد في العالم الذي لم يشهد ركوداً اقتصادياً بارزاً خلال العام الماضي في ظل الوباء وتداعياته. كما أشار تقرير «أويلر هيرميس» أيضاً إلى أنه «بالنظر إلى المستقبل، مع استعداد منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتعافي من أزمة كورونا بشكل أكبر، قد تكون وتيرة التحول هذا أسرع بمقدار 1,4 مرة مما كان متوقعاً

الهائلة في الصين. وقالت وزارة التجارة الصينية في العشرين من الشهر الجاري، إن الاستثمار الأجنبي المباشر في البر الرئيسي الصيني، في الاستخدام الفعلي، قد توسع بنسبة 6,2% على أساس سنوي، إلى مستوى قياسي، بلغ في عام 2020 قرابة ترليون يوان صيني (نحو 150 مليار دولار أمريكي). وبالنسبة للعام الحالي 2021 توقعت «أويلر هيرميس» أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 8,4% والاقتصاد العالمي بنسبة 4,6%.

الصين خياراً قوياً للمستثمرين الأجانب، وخاصة أن من المتوقع أن تشهد سوق رأس المال المزيد من علامات الانتعاش في وقت أقرب من معظم الأسواق الرئيسية في الدول الأخرى». وكانت الصين قد خففت القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي على مدى السنوات الماضية، حيث جذبت البلاد العديد من العلامات التجارية الدولية وشركات صناعة السيارات والمؤسسات المالية بفضل النمو الاقتصادي السريع وإمكانات الاستهلاك

رئاسة حزب الإرادة الشعبية تنعي الرفيق مروان صقال



توفي في دمشق الرفيق مروان صقال رئيس المحكمة الحزبية وعضو الهيئة الاستشارية العليا لحزب الإرادة الشعبية. ولد الرفيق مروان صقال في حلب - الفرافرة عام 1938 لأسرة يعمل أكثر أفرادها في مجال التعليم، درس في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في حلب، انتسب للحزب الشيوعي السوري في أواسط الخمسينيات، وانتقل للعمل السري في عام 1958. - درس في جامعة دمشق ودرس في ثانوياتها، ثم سافر لدراسة الاقتصاد السياسي في موسكو عام 1969 وتابع عمله الحزبي في حلب حتى عام 1990، انتخب عضواً في مجلس الشعب عام 1990 وانتخب عضواً في أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري من (1992 - 2000) - أحد أوائل الموقعين على ميثاق شرف الشيوعيين وعضو قيادة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وأحد مؤسسيها - وهو أحد مؤسسي حزب الإرادة الشعبية وانتخب في مؤتمر الحزب عضواً في اللجنة الاستشارية العليا ورئيساً للمحكمة الحزبية. - تدين له أجيال من الشيوعيين السوريين لمساهمته في إعدادها وتربيتها. - وهو صاحب ومؤسس دار الطليعة الجديدة للطباعة والنشر. - تتقدم هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية إلى أسرة الراحل وجميع أهله ومحبيه ورفاقه بالتعازي الحارة.

عبارات الطمأنة الرسمية التي ابتلعها التضخم



مضى أسبوع على طرح الفئة النقدية الجديدة 5000 ليرة في التداول، وما رافقها من تصريحات رسمية بغاية الطمأنة بحينها، حيث أكد وزير الاقتصاد، بحسب ما نقل عبر بعض وسائل الإعلام، أن: «طرح الفئة النقدية الجديدة حالياً لن يؤدي إلى التضخم»، وادّرف: «الاقتصاد يتحسن تدريجياً ويتطلب مزيداً من الوقت».

■ دعاء دادو

فهل طمأن التصريح أعلاه المواطنين فعلاً، وأين التحسن بالاقتصاد؟

الحديث الرسمي

«لتسهيل المعاملات النقدية وتخفيض تكاليفها ومساهمتها بمواجهة آثار التضخم التي حدثت خلال السنوات الماضية»، بحجة هذه الذرائع طرح مصرف سورية المركزي ورقة نقدية جديدة من فئة خمسة آلاف ليرة سورية للتداول اعتباراً من تاريخ الأحد 1/24، وقد تبين أنها مطبوعة منذ عامين.

النية المعلن عنها لهذا الطرح، هي تسهيل التداول بين المواطنين ولسهولة التخزين، بحسب تعبير مدير الخزينة في مصرف سورية المركزي، وليس لها علاقة بانتهاء العملة أو زيادة في الأسعار كما يشاع.

الحديث عن سهولة التخزين ربما لا داعي للرد عليه، فبالكاد تبقى النقود في الجيوب قبل ابتلاعها في الأسواق، أما الحديث عن الأسعار فله شجون وشجون!

ذروة جديدة للأسعار

المفردات بعد طرح الفئة النقدية الجديدة ربما لا تحتاج إلى مختصين اقتصاديين لتعريفها على أنها شكل من أشكال التضخم، فالواقع يقول: إن الأسعار في الأسواق تفلتت أكثر مما كانت عليه على إثر طرح الفئة النقدية الجديدة

باشواط، وقد انعكس ذلك مزيداً من التردّي على الوضع المعيشي والخدمي للمواطنين، وبالتالي، ذهبت كل عبارات الطمأنة الرسمية أدراج الرياح، فالتضخم تزايد، كما تزايد معه التدهور المعيشي والفقر والجوع.

وقد وصلت الأسعار إلى ذروة جديدة مع الطرح الجديد لفئة الـ 5000 ليرة خلال أسبوع واحد فقط، ولم تقف عندها حتى الآن، وطال هذا الارتفاع كل السلع الاستهلاكية تقريباً. وبحسب ما تم التصريح عنه من قبل المعنيين- فلن يطالها أي ارتفاع مع الطرح الجديد، لكن الأسعار قفزت بشكل أوتوماتيكي خلال أسبوع واحد فقط، وبشكل كبير.

فروقات سعرية

«لا اعتقد أن الراتب سيدوم أكثر من يومين في ظل الغلاء الفاحش». قيلت هذه الكلمات على لسان أحد المواطنين بعد الارتفاع الأخير على أسعار السلع والبضائع في الأسواق، وبنسبة تجاوزت الـ 25% على بعضها. فيما يلي بعض أسعار السلع الأساسية- الجديدة، كمثال:

وللتذكير، تعتبر اللحوم البيضاء والحمراء من الذائبة الجميلة لدى أغلب السوريين الفقيرين، لأن أسعار اللحوم أصبحت تعادل نصف أو ربع راتب الموظف الحكومي، وقد خرجت من سلة الاستهلاك اليومي للمواطنين، وناهيك عن الأسعار أعلاه كمثال، فقد رافق هذا الارتفاع- ارتفاع سعري آخر على المشتقات النفطية «البنزين- المازوت- الغاز» في السوق السوداء أيضاً.

ومع ارتفاع الأسعار، وفقدان كثير من السلع من السوق، تراجعت بالمقابل الحركة الشرائية المتدنية أساساً، بسبب فقدان المواطنين لمذخراتهم وأموالهم المستنزفة، والتي فقدت قيمتها بسبب هذا التدهور الرهيب والمتسارع، وبات المواطن الفقير حائراً أمام سؤال: أي السلع يجب إخراجها من سلة استهلاكه الغذائي اليومي بعد كل ما

الاسعار في

الاسواق تفلتت

أكثر مما كانت

عليه على إثر طرح

الفئة النقدية

الجديدة باشواط

وقد انعكس ذلك

مزيداً من التردّي

على الوضع

المعيشي والخدمي

للمواطنين

من ضعف أجره الشهري، والفارق الكبير بين الأجور وبين أسعار السلع الاستهلاكية، بعيداً عن المستلزمات الضرورية الأخرى، والتي تعتبرها الدولة بمثابة رافاهية للمواطن. وبعد كل ذلك يريد بعض الرسميين إقناعنا ألا تضخم، وبأن الاقتصاد إلى تحسن!

أصاب هذه السلة من تقشف، أوصلته لحدود الجوع والعوز. انهيار المواطن الأوضاع المعيشية تزداد صعوبتها بشكل يومي، والمتضرر الوحيد من هذه الأوضاع هو المواطن الفقير، الذي كان وما زال يشكو

الآن	قبل أسبوع	
6500 ل. س	5800 ل. س	صحن البيض
1900-2000 ل. س	1600 ل. س	كيلو سكر
4000-4500 ل. س	3000 ل. س	كيلو لبنه غنم
بين الـ 3500 ل.س	2000 ل. س	كيلو الرز
غالية جداً جداً	غالية جداً	اللحوم



موجودين.. شو بديكن تعملو وقتها؟؟ ما رح يطلع بايديكون تعملوا شي... بس يمكن بدوها شوية وقت الموجودين لي شكلكون متفاجئين بوجودوا لسا بالبلد... هو يلي رح يعمل ويساوي... ووقتها أكيد رح تكون مفاجاتكم فلاجية... من الانفلاج... عرفنوا كيف؟!

الكورونا بتفاجئنا بوجودها وبتلاقي حجة جديدة لتخلص من نص الشعب يلي ما هج منها... بتتفاجأ إنا المواطن بدو خبز وبدو بنزين وبدو مازوت وبدو رواتب مثل الخلق والعالم ليحسن يعيش شوي... يا خوفي شي يوم تتفلجوا من كتر ما عم تتفاجؤوا من سوربرايزاتنا... خايقين عليكن تتفاجؤوا إنا نحنا

تشليف الشغل إذا بديكون... هيك ع مبدأ يا بتصيب يا بتخيب... إن صابت منضرب هل الشعب منية... وإن خابت قضاء وقدر وحججون المتكررة دائماً موجودة بكل أزمة مفتعلة... لهيك لا خوف عليهم... قال حسب تصريح سيادتو كمان إنا: «الأميرات كارثة وعبء على المواطن» منشان تكون بالصورة سيادة الوزير... ربطة الخبز تبع الـ 100 ليرة عبء ع المواطن مع الراتب أبو الـ 60000 ليرة والمقوص المغضوب بالسوق السوداء فوق الـ 3000 ليرة... إنشالله تكون وصلت الفكرة...

لهيك الحكومة والوزرات عنا بتضلا متفاجئة... البرد والشتا بيافجنا إنا الشعب بدو يتدفي... المطر والطوفان بيافجنا وبيروح الشعب سباحة وهية لافة رجل ع رجل وعم تتفرج...

يمكن قصصو إناو يلغي التقنين ويخلي البلد من دون كهرباء.. بس ما عرف كيف يعبر عن قصصو... ما علينا في واحد من الشعب قال: «هلق بيطلع وزير النفط ويصرح لدينا كميات وافرة من الغاز...» العبرة من كلامو لهل المواطن... الوزارات عنا كل وحدة فيها بتغني ع ليلها... يعني وزير يتفاجأ... ووزير آخر بيعلن عن وجود كميات وافرة من المواد اللازمة للحياة شبه الحضارية في بلد شبه بدائي... وبلي هي مالها موجودة بالسوق أو بالأحرى مفقودة عند الشعب البسيط...

أما الشعب يلي مو بسيط «من جماعتون وأهليتون» فهل المواد منها مثل الكهرباء.. متوفرة بكثرة وع 24 ساعة دون انقطاع... للصراحة... كل واحد بيشغل مثل ما بدو... لا خطط ولا برنامج مثل ما عم يصرحوا ولا شي... ولك

■ دارين السكري

وللأمانة كمان الشعب «يعني نحنا» تفاجأنا إنكن متفاجئين... وللأمانة كمان معو حق يتفاجأ... لأنو هجم الشتي فجأة مو بموعودو بالعادة ما بيحي بكانون... طبعاً في مناطق بالشام لسا ما تفاجأت متلكون لأنو الكهرباء فيها بتقطع ساعتين بس وطول اليوم جاية... وعكسها مناطق ثانية بتتشوف الكهرباء بس نص ساعة!!!

وسيادة وزير الكهرباء خلال مؤتمرو الصحفي تحدث عن آخر تطورات الواقع الكهربائي في سورية وقال: «نعمل جاهدين لتخفيف ساعات التقنين الكهربائية».

طيب يا سيادة الوزير في حال أنو حضرتك متفاجئ بانخفاض توريدات الغاز من الأساس... كيف بديك تعمل انخفاض بساعات التقنين؟؟ سؤال يطرح نفسه...

كلما بتنزلق... تفاجأ!!!

تفاجأ وزير الكهرباء السوري ووزارته وتفاجات معه وزارة النفط، بانخفاض توريدات الغاز حسب المؤتمر الصحفي يلي انعقد بتاريخ 1/27... يعني من أربعة أيام...

فيسبوكيات

نفتحت فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول حول ما وصل إليه حال المواطن والبلد، يقول البوست:

● «هل البلد كلشي فيها عم يحترق.. بس ما حدا فيها دقيان».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة بأن «الشركة العامة لصناعة الزيوت في حماة بدأت تشغيل خطوط إنتاج زيت القطن»، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «بكرا بيغلا الزيت لانو إنتاج وطني.. لانو كلشي مستورد أجنبي أرخص من الصناعة الوطنية».

● «يا عيب الشوم آخر زيت كنا نفكر فيه هو هذا الزيت».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة بأن «مديرية الاستثمار الصناعي في وزارة الصناعة أوضحت في تقريرها عن العام الماضي 2020 أن هناك زيادة في عدد المنشآت المنفذة مقارنة بعام 2019 الذي سجل تنفيذ 112 منشأة برأس مال بلغ 75,2 مليار ليرة وفرت 4988 فرصة عمل»، علق البعض بما يلي:

● «إذا ما اشتغلت معامل بردى وسيرونكس والألبان والأغلاف ومعايير الزيوت والبطاريات والجرارات ووووو ما رح يمشي الحال».

● «يا رجال قطع الكهرباء بيكفي لإعاقة أكبر قطاع صناعي بالعالم فكيف ضبطت معك انو القطاع الصناعي ببلدنا عال العال إذا كانت الكهرباء معدومة نهائياً والكهرباء معروفة إنو هي أساس النهضة الصناعية».

حول ما ورد على صفحة الحكومة عن وزير الكهرباء: «إنتاج سورية من الكهرباء يبلغ يومياً 2700 ميغا واط، ونحن نحتاج يومياً إلى أكثر 7000 ميغا واط، يتم تخصيص 1500 ميغا واط من الكهرباء للمنازل على امتداد كل سورية و1200 ميغا واط للمستشفيات ومضخات المياه والمنشآت الحيوية، والمؤسسات الحكومية والمواقع الزراعية والمعامل»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «وهيك بيطلعنا بحلب ساعة كل 24.. والمولدات ودخانها معبي الدنيا وجاية أمراض الدنيا علينا».

● «بعد 9 سنوات هذا إنجاز عظيم «جداً»؟!»

حول ما ورد بأن مجلس الوزراء «أقر خلال جلسته الأسبوعية أسس وضوابط تمديد خدمة العاملين في الدولة ممن بلغوا السن القانونية..»، علق البعض بالتالي:

● «إيمت رح تجتمعو مشان تلاقو حل للمواطن يلي بلش يشحد».

● «يا ريت تفكروا تحطوا الرجل المناسب بالمكان المناسب قبل ما تفكروا تمددوا لها الجاهزة يلي ما ضل غيرهم بسورية بيدهم لتمددولهم... عوجة!».

حول الخبر عن السورية للتجارة عن تمديد بيع مخصصات شهري كانون الأول والثاني من السكر والأرز عبر البطاقة الإلكترونية حتى 11 شباط القادم، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «يعني خلصوا الشهرين وما حدا بعت رسالة».

● «ونحنا يلي خلصنا المخصصات وناطرين أول الشهر.. شو نعمل؟».

● «ضلوا مطوها حتى تصير كل تلت شهور مخصصات شهرين!».

حول مشروع قانون البيوع العقارية الجديد، علق أحد المواطنين بالتالي:

● «ما حدا ضد دفع الضرائب، ولكن القرار فيه تعطيل لسلطة القضاء اللي يفترض أنها السلطة الأعلى.. ثم انو تثببت البيع وتقيده بالمالية بيستوجب دفع الرسوم والضرائب، فعلى شو الاستعجال واستبدال خطوة بأخرى».

ونختم مع بوست تهكمي متداول عن لسان مواطن سوري، حول ما آلت إليه حاله، يقول البوست:

«لا صحة للأخبار المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي بأنني قمت بشراء فروج بروستد أو مشوي».

وناقل الكفر ليس بكافر

الخلط المتعمد بين الأجر

ومتهماته ومستوى المعيشة



نقل عن معاون وزير المالية خلال الأسبوع الماضي، أن «الوزارة تتبع أساليب جديدة لتحسين مستوى المعيشة عن طريق الحوافز والتحفيز»، وذلك إثر إعلان طرح الفئة النقدية الجديدة 5000 ليرة في التداول، وأثرها على القدرة الشرائية للمواطن.

■ عادل إبراهيم

لن نخوض بالحديث هنا عن الفئة النقدية الجديدة وأثارها ونتائجها، لكننا سنقف عند الخلط الرسمي المتعمد بين مفهوم الأجر كحق مضاف لأصحاب الأجور، والذي من المفترض أن يغطي تكاليف المعيشة لأسرة العامل، مع بقية الحقوق النقدية والعينية للعاملين وأصحاب الأجور، التي جرى انتزاعها تبعاً من خلال نضالات الطبقة العاملة عبر العقود الماضية، والتي درج على استخدام مصطلح «متهمات الأجر» عليها، الذي جرى تبنيه وتعميمه رسمياً خلال السنين الماضية، للالتفاف عليها وعلى مفهوم الأجر نفسه.

توجه حكومي

التوجه الحكومي بالتركيز على متهمات الأجر، بعيداً عن التركيز على إعادة النظر بالأجر نفسه، ليس جديداً، بل سبق أن تكرر عدة مرات وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، سواء عبر التصريحات أو عبر التوجيهات، وذلك للهروب من استحقاق إعادة النظر بالأجور بما يتناسب مع متطلبات المعيشة، وبما يحفظ للعاملين بأجر مع أفراد أسرهم العيش الكريم.

ففي جلسة الحكومة بتاريخ 2020/7/12، ورد على الموقع الرسمي للحكومة كغطية لمجريات التالى: «وافق المجلس على رصد الاعتمادات اللازمة في موازنة العام القادم لتحسين متهمات الرواتب وزيادة قيمة الوجبة الغذائية للعمال ومراجعة أنظمة الحوافز وتفعيلها مع إطلاق نظام مكافآت يستهدف العمال الأكثر إنتاجية».

حقوق مهضومة سلفاً

لن ننوه في تفاصيل متهمات الأجر،

كحقوق من المفترض أنها مضافة للعاملين، ولا بالتعاريف الخاصة بكل منها وبحيياتها وموجباتها، مثل: عبارة «الحوافز والتحفيز» المدمجة التي وردت على لسان معاون وزير المالية أعلاه، في سياق الحديث عن تحسين مستوى المعيشة.

فبعضها يرتبط بجهد العاملين وبالعملية الإنتاجية كالحوافز، وبعضها ذو طابع إداري تشجيعي، مثل: المكافآت، وبعضها مرتبط بنوعية العمل ومشاقه، مثل: طبيعة العمل، وبعضها مرتبط بالسلامة المهنية، مثل: الوجبة الوقائية واللباس العمالي، وبعضها مرتبط بصحة العامل نفسه، مثل: الطبابة والعلاج، والتي يظهر أنها جميعاً، بمختلف مسمياتها، أقل مما يجب أن تكون عليه كقيمة نقدية تعبر عن الحقوق، خاصة وأن غالبيتها مرتبطة بنسبة من الأجر المقطوع غير الكافي أصلاً، وبعضها مسقوف بمبلغ نقدي تحكمه الموازنات والتعليمات النافذة، أي: إن هذه الحقوق أصبحت مهضومة سلفاً، ويتم تقييدها يوماً بعد آخر!

المتهمات والتعليمات النافذة

مشكلة الخلط المتعمد، بين الأجور ومتهماتها، أصبحت بنتائجها أعمق وأكثر كارثية على العاملين وأصحاب الأجور، وذلك بعد أن دخلت الأجور في الثلاجة الحكومية، فهي لا تتناسب ولا تغطي متطلبات المعيشة وتكاليفها لا من قريب ولا من بعيد، وكل الحديث الرسمي أصبح يدور حول بقية حقوق أصحاب الأجور العينية والنقدية كمتهمات للأجر «تعويضات- حوافز- مكافآت- وجبة وقائية- لباس عمالي- طبابة...» بل وأصبحت هذه المتهمات هي السبيل المتاح لتحسين المستوى المعيشي بحسب التوجهات الحكومية، وهو ما

يتم التأكيد عليه بشكل رسمي، بما في ذلك التصريح الأخير أعلاه. والنتيجة، ألا توجه بزيادة على الأجور، علماً أنها بالواقع العملي لا تغطي تكاليف المعيشة، ولا حتى بحدودها الدنيا، بالمقابل، فإن بقية الحقوق، كمتهمات للأجر، مرتبطة عملياً بالاعتمادات المخصصة لها في موازنات الجهات العامة، وبموافقة وزارة المالية، بعد التعديلات اللازمة على ما يخصها من قوانين وتعليمات نافذة! وبأحسن الأحوال، فإن متهمات الأجر، بمختلف مسمياتها، بالكاد تصل بمجموعها لحدود 100% من الأجر المقطوع الحالي، أي: ما يعادل وسطياً 60 ألف ليرة شهرياً، ولا يتفادها بهذه النسبة من الناحية العملية إلا جزء بسيط من أصحاب الأجور في الجهات الحكومية، وليس جميعهم.

ماذا عن بقية المواطنين؟

الطامة الكبرى بهذا الصدد هي الحديث العام عن تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ربطاً مع الحديث عن متهمات الأجر، أي، إن الإجراءات الحكومية بهذا المجال، ومهما بلغت كقيمة نقدية كما سلف، ستظل جزءاً من العاملين في الدولة فقط، في الوقت الذي يعاني فيه كافة المواطنين من تردّد وتراجع مستوى المعيشة، سواء كانوا عامليين في الدولة، أو في بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية الخاصة، أو المتقاعدين من أصحاب الأجور «خاف» بلا متهمات، والأهم، شريحة المتعطلين عن العمل والمهمشين، وهؤلاء جميعاً على ما يبدو أن الحكومة غير معنية بهم. فعن أي تحسين لمستوى المعيشة يجري الحديث هنا؟ وإلى متى سيستمر الخلط بين الأجر ومتهماته ومستوى المعيشة بهذا الشكل الفاقع والفج؟

متهمات الأجر بالكاد تصل بمجموعها لحدود 100% من الأجر المقطوع الحالي ولا يتفادها إلا جزء بسيط من أصحاب الأجور في الجهات الحكومية

قانون التطوير والاستثمار العقاري..



«معالجة مناطق السكن العشوائي» جديد التعديلات المزمعة على مشروع قانون التطوير والاستثمار العقاري، الذي تناقشه حالياً لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في مجلس الشعب، تمهيداً لعرضه على المجلس لمناقشته وإقراره النهائي، وذلك بحسب ما تم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام.

■ عاصي اسماعيل

لا شك أن الحديث عن المشروع الجديد مغرباً بحيثياته وتفاصيله الكثيرة، خاصة إذا علمنا أن عدد مواده تجاوزت الـ 70 مادة، حيث سنخرج على بعضها، بعد الإضاءة على الأسباب الموجبة.

مع عدم الرهان طبعاً على جوهر ما يصدر من قوانين وتشريعات بمحابتها لمصالح أصحاب الأرباح، بالتوافق مع السياسات الليبرالية المنحازة لمصلحة هؤلاء على طول الخط، على حساب مصالح بقية شرائح الاجتماعية.

الأسباب الموجبة

تتلخص الأسباب الموجبة لتعديل قانون التطوير والاستثمار العقاري، وفقاً للمشروع الجديد، والمقدمة من وزارة الأشغال العامة والإسكان، بحسب ما رشح عبر بعض وسائل الإعلام، بالنقاط التالية:

ظهور قصور في بعض مواده من حيث عدم إعطاء الهيئة «الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري» المرونة اللازمة للقيام بمهامها في مجال التطوير العقاري.

ظهور العديد من التداخلات مع عمل الوحدات الإدارية، الأمر الذي أدى إلى التأخر في إعلان مناطق التطوير العقاري المحدثة.

إضافة مهام جديدة للهيئة بموجب القانون

الجديد في معالجة مناطق السكن العشوائي كأولوية بدلاً من إحداث هيئة للارتقاء بالسكن العشوائي.

منح المطورين العقاريين المزيد من التسهيلات والمزايا، وخاصة الوعد بالبيع والبيع على الخريطة.

تخفيض نسبة ضمانة حسن التنفيذ وإعفاءات تخفض من الأعباء المالية على المطورين.

إعطاء الهيئة صلاحيات أوسع.

القراءة السريعة للأسباب الموجبة أعلاه تبين وكأن المشكلة في القانون المعمول به، والتي دعت الضرورة إلى تعديله المقترح، هي مشكلة صلاحيات مرونة وتسهيلات، فهل الأمر كذلك فعلاً؟!

مزيد من التسهيلات

الجدير بالذكر، أن القانون المعمول به سبق أن وضعت عليه الكثير من الملاحظات سابقاً، وخاصة ما يتعلق بمناطق التطوير العقاري، ناحية حقوق وملكيات المواطنين والجهات الإدارية والمطورين العقاريين، وما يتعلق بالمزايا والإعفاءات الممنوحة للمطورين العقاريين.

فهل تم تجاوز الملاحظات بهذا الشأن، أم إن الوضع بقي على ما هو عليه؟

في متن تفصيلات المواد الـ 70 بموجب المشروع المقترح الجديد جميعها، نلاحظ

بعض التسهيلات والمرونة بما يخص صلاحيات هيئة التطوير والاستثمار العقاري، مع تحديد للعلاقة بين الهيئة والجهة الإدارية والمطور العقاري، بالإضافة إلى العلاقة مع أصحاب الملكيات والحقوق من المواطنين في المناطق التي ستعتبر مناطق تطوير عقاري، لكن لعل الأهم: هو المزيد من التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمطورين العقاريين، على حساب الملكيات العامة والخاصة عملياً.

أهداف ومهام

الأهداف والمهام العامة لم يطرأ عليها تغيير كبير يذكر عن القانون السابق، فبعض الأهداف المناطة بالهيئة بحسب المشروع الجديد: «تنظيم نشاط التطوير العقاري والمشاركة في تنفيذ سياسات التنمية العمرانية، وتوجيهات التخطيط الإقليمي وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وتوفير وتهيئة الأراضي لإقامة مدن وضواحي متكاملة وتوفير الاحتياجات الإسكانية لنوعي الدخل المحدود بشروط ميسرة». وكذلك «معالجة مناطق السكن العشوائي وفق مفهوم التنمية الحضرية المستدامة وإعادة بناء أو تاهيل مناطق سكنية قائمة، وإقامة مناطق الخدمات الخاصة غير السياحية».

ومن مهام الهيئة: «منح صفة مطور عقاري وإحداث مناطق تطوير عقاري ومشاركة الجهة الإدارية في إحداثها، والمشاركة في إعداد دراسات معالجة مناطق السكن العشوائي، بما يتفق مع الخريطة الوطنية للسكن العشوائي وتثبيت حقوق المالكين والشاغليين في هذه المناطق».

أما عن أسس اختيار مناطق التطوير العقاري فقد تم تجييرها للتعليمات التنفيذية للقانون التي تستصدر لاحقاً.

حقوق المالكين وحقوق المطور العقاري

في المشروع المقترح، تم التأكيد على حقوق المطور العقاري بالدرجة الأولى، وليس على حقوق المالكين.

ففي إحدى مواد المشروع ورد التالي: «تحدد نسبة مساحة العقارات وأجزاء العقارات الخاصة والحصص السهمية المثبتة التي يجوز استملكها في حال عائدة الأرض المقترحة منطقة تطوير عقاري للمطور العقاري بعد تعذر الاتفاق بين المطور العقاري والمالكين، وذلك بنسبة لا تزيد على 10 بالمئة من مساحة المنطقة المقترحة». «تلتزم كل من الجهة الإدارية والمطور العقاري بتخصيص 40 بالمئة من المساحات الطابقية السكنية الناتجة عن العقارات المستملكة كمقاسم سكنية لبيعها لأصحاب العقارات المستملكة، كل بنسبة مساحة عقاراته». «تلتزم الجهة الإدارية بتحديد قيمة المقاسم السكنية المباعة لأصحاب الأراضي المستملكة وفق أحكام المرسوم رقم 20 لعام 1983». «تأمين السكن البديل للشاغليين المستحقين أو دفع البديل النقدي بالاتفاق بين المطور العقاري والجهة الإدارية».

مناطق السكن العشوائي

إحدى المواد في المشروع نصت على: «أولويات التدخل والمعالجة في مناطق السكن العشوائي وفق الخريطة الوطنية للسكن العشوائي وتعديل هذه الأولويات داخل أو خارج المخططات التنظيمية، عبر الهدم وإعادة البناء أو الارتقاء وإعادة التاهيل أو كلتا الحالتين». «تعد منطقة تطوير السكن العشوائي المحدثة شخصية اعتبارية تحل محل جميع المالكين وأصحاب الحقوق فيها». «تقدر قيمة عقارات منطقة

برغم الملاحظات فإن مصير المشروع الجديد لن يكون على المستوى التنفيذي بأفضل من سابقه إلا بحال الوصول إلى الحلول السياسية التي تخرج سورية من أزمتها العميقة

مصالح أصحاب الأرباح أولاً وأخيراً



مشروع قانون الاستثمار رهان خاسر أيضاً

على هامش الحديث عن مشروع قانون التطوير العقاري، ربما لا بد من الإشارة إلى مشروع قانون الاستثمار الجديد أيضاً، وما يرشح حوله من أحاديث تتناول حيثيات مواد، بجوهرها المحابي طبعاً لمصالح أصحاب الأرباح توافقاً مع السياسات الليبرالية المطبقة.

فالمشروع الجديد لا جيد به إلا المزيد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات التي سيتمتع بها المستثمر، محلياً أو عربياً أو أجنبياً، بالإضافة طبعاً إلى كل المزايا التي يتمتع بها بموجب القانون السابق، أو غيره من القوانين النافذة، على حساب المصلحة الوطنية طبعاً.

ودون الخوض في تفاصيل مواد المشروع الجديد وحيثياتها، والملاحظات الكثيرة والكبيرة والعميقة التي يمكن إيرادها بشأنها، فإن المصير المحتوم لمشروع القانون الجديد لن يكون بأفضل حالاً من غيره من القوانين الشبيهة النافذة، أو مشاريع تعديلها المزمعة.

فالرهان على استقطاب الاستثمارات الكبيرة، وخاصة المشاريع الاستثمارية ذات الصبغة الإنتاجية طويلة الأمد والهامة وطنياً، في ظل استمرار الأزمة الوطنية، هو رهان خاسر، مهما قدم لها من مزايا وإعفاءات وتسهيلات، اللهم باستثناء المشاريع الهامشية، محدودة الفترة الزمنية، وغير الإنتاجية، وذات الربح السريع المضمون، وهو قائم من الناحية العملية بموجب قوانين الاستثمار النافذة بتعددتها، مع تسجيل تراجعها وانكشافها أيضاً.

وبكل اختصار يمكن القول أيضاً: إنه بدون الوصول للاستقرار المطلوب على أرضية الحل السياسي الشامل والناجز، فلا استثمارات جدية، ولا من يحزنون!

لعل الأهم

هو المزيد من

التسهيلات

والإعفاءات

الممنوحة

للمطورين

العقاريين على

حساب الملكيات

العامة والخاصة

عملياً



وفتح حساب بالنقد الأجنبي لدى المصارف العاملة في سورية لتمويل المشاريع وتحويل النقد وتحويل قيمة حصة المطور العقاري الصافية من النقد الأجنبي من المشروع بعملة قابلة للتحويل إلى الخارج على أساس القيمة الفعلية للمشروع، ووفق التعليمات التنفيذية النافذة لعمليات القطع الأجنبي من مصرف سورية المركزي، والسماح بتحويل الأرباح سنوياً إلى الخارج للمستثمر الخارجي».

يضاف إلى ذلك طبعاً ما تتمتع به شركات التطوير العقاري من مزايا وتسهيلات إضافية وفقاً لبعض مواد القوانين النافذة الأخرى.

التعليمات التنفيذية والحقوق المغيبة ربما تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون الجديد سيستبع تعليمات تنفيذية بعد صدوره، ولنا أن نتوقع سلفاً كيف ستكون عليها حال هذه التعليمات، بجوهرها ولمصلحة من ستؤول بالنتيجة، سواء وفقاً لمضمون مواد القانون المناهزة لمصلحة المطورين العقاريين سلفاً، أو بما يتوافق مع نمط المحاباة لأصحاب الأرباح تماشياً مع السياسات الليبرالية المطبقة.

وبغض النظر عن كل الملاحظات على المشروع الجديد، ربما يمكن القول: إن مصيره لن يكون على المستوى التنفيذي بأفضل من سابقه، إلا بحال الوصول للحلول السياسية التي تخرج سورية من أزمتها العميقة.

فجوهر المشكلة في عدم تفعيل القانون المعمول به حالياً، ليست محصورة بنصوص مواد أو بتعليمات التنفيذ، برغم انحيازها لمصلحة المطورين العقاريين على اختلاف جنسيتهم، بقدر ارتباطها بالواقع السياسي والاقتصادي الاجتماعي العام في البلاد، في ظل استمرار الأزمة الوطنية دون حل جذري وعميق حتى الآن، وعندها سيكون لأصحاب الحقوق المغيبة حديث آخر!

تطوير السكن العشوائي من خلال لجنة يشكّلها المحافظ»..

وفي مادة أخرى: «يجوز للوحدة الإدارية معالجة مناطق سكن عشوائي تقع ضمن حدودها وفق القوانين والأنظمة النافذة دون التقيد بأحكام هذا القانون وتعليماته التنفيذية».

مزيد من اللجان

بموجب المشروع الجديد، هناك العديد من اللجان المختصة، «لجنة لحل الخلافات، ولجنة أخرى لتقدير قيمة العقارات، بالإضافة إلى لجان المسح الاجتماعي»، ولا جديد بهذا الصدد، إن جرى الحديث عن مسارب الفساد، الكبير والصغير، طبعاً.

ففي إحدى مواد المشروع ورد التالي: «تشكّل لجنة لحل الخلافات حول الملكية وحقوق المالكين في المنطقة بعد تنفيذها، بحيث يستحق أصحاب العقارات غير المبنية بدلاً نقدياً مقابل قيمة عقاراتهم، وفق أسعار تحددها لجنة تقدير قيمة العقارات، ويقع على عاتق المطور العقاري ولحين تنفيذ المنطقة وتسليمها للوحدة الإدارية تأمين مسكن بديل مؤقت، أو دفع بدل إيجار سنوي يعادل 5 بالمئة من قيمة العقارات المقدرة من لجنة تقدير قيمة العقارات، بناء على نتائج المسح الاجتماعي ولجنة حل الخلافات».

تسهيلات وإعفاءات

من الإعفاءات القديمة الجديدة لشركات التطوير العقاري بحسب بعض مواد المشروع: «التسهيلات والمزايا في استيراد احتياجات المشروع من آلات وأليات وأجهزة وتجهيزات ومعدات وسيارات لتنفيذ المشاريع ومواد البناء والأرباح والمعدات الضريبية المخفضة».. «إعفاء من رسم الطابع



قانون البيوع العقارية ومصالح الحيتان

ليس بعيداً عن الحديث عن قانون التطوير العقاري ومشاريه الخلبية، والحديث عن مناطق السكن العشوائي بموجبه، يأتي مشروع قانون البيوع العقارية الجديد، بجوهره المحابي لمصالح حيتان الاستثمار والمضاربة بالأراضي والعقارات أيضاً، ليزيد الطين بلة على المسحوقين من الراغبين في امتلاك شقة سكنية.

فبذريعة حقوق الخزينة والحفاظ عليها، جرت مناورة ضريبية بين تجار العقارات وسماسرتها، وبين بقية المواطنين الراغبين في امتلاك سكنهم الصحي والنظامي، على حساب الآخرين طبعاً.

فبموجب القانون الجديد تم إلزام بوضع القيمة الرائجة للعقار كأساس لفرض الضريبة ورسوم التسجيل العقاري، وفقاً لنسب تم تحديدها بموجب القانون، وذلك من قبل لجان تشكل لهذه الغاية، وهذا طبعاً لا غبار عليه بصيغته العامة، بعيداً عن النسب الكبيرة الموضوعية بمتته، لكن بالواقع العملي فإن هذه الضريبة ستكون من جيوب المواطنين تحصيلاً لمصلحة الخزينة، وليس من جيوب كبار تجار العقارات وسماسرتها.

فالحديث عن العدالة الضريبية هنا ليس أكثر من ذر للرماد في العيون، بل وبحسب بعض القانونيين فقد أصبحت الخزينة شريكة المالك في ملكه بذريعة الضريبة والعدالة الضريبية بموجب مشروع القانون الجديد المزمع إحالته إلى مجلس الشعب لإقراره.

ولنا وقفة لاحقة حول القانون وتفصيلات مواد، وتداعياته ونتائج السلبية المتوقعة، مادياً واجتماعياً وقانونياً.

أطلقت الحكومة الـ 5000 ليرة وأتت التصريحات الرسمية لتقول بأنها ستكون بديلاً عن أوراق تالفة، ثم لتقول: إنها ستكون إلى جانب الأوراق النقدية الأخرى... ثم أتى وزير الاقتصاد ليتحدث عن «النمو الاقتصادي» في 2020، وكلها محاولات أشبه «بالبرستيج الحكومي» الذي يجب أن يرافق إجراءات من هذا النوع، حيث العرف السائد بأن الحكومة يجب أن تبدو واثقة بنفسها وتحاول طمأنة الشارع... بينما الجميع يعلم والحكومة أولهم أن الثقة مفقودة.

الـ 5000 ليرة

السوق تحتاج ليرات لمواكبة سعر الدولار



■ عثمان محمود

التقديرات المنطقية
تقول بأن الـ 5000 ليرة المطبوعة ستتحول إلى كتلة فائضة في السوق لأن مستوى الأسعار الحالي يحتاج إلى كتلة ليرة إضافية... ولن يكون هذا سبباً في ارتفاع الأسعار، فالأسعار عملياً مدولرة وترتبط بالعمق بتراجع تدفق السلع داخل الاقتصاد السوري واليه.

العملة الجديدة المطبوعة منذ عام 2019 كانت تنتظر النزول إلى السوق، والحكومة تتعامل مع الأمر الواقع كمنفعل وليس فاعل... فعملياً السوق تسعر على أساس الدولار، بل يضاف إلى ذلك حقيقة أن شريحة واسعة من المستهلكين تستهلك أيضاً على أساس الدولار مع نظام الحوالات الذي أصبح يساهم بالحدود الدنيا بنسبة 20% من الإنفاق على الناتج، بينما مساهمة كتلة الأجور والرواتب الحكومية قد لا تزيد عن 2% من مجمل الإنفاق.

الحكومة تضخ ليرات إضافية لتستطيع أن تواكب تقلبات الدولار، وتعتبر عن قيمته، وهي لم تعد قادرة على تخفيض سعر الدولار بل تستطيع أن تعمل على توفير كتلة ليرة في السوق، ليبقى التداول الشكلي على الأقل بالليرة، وهذا طبعاً الحد الأدنى الممكن، أما الحديث عن تعويم الليرة، فهو الأخطر وسيؤدي عملياً إلى وقف دورها كوسيط تداول في السوق المحلية.

الحاجة لكتلة نقدية أمر واقع

قارب ناتج 2019 وفق آخر الإحصائيات الحكومية: 11,9 ألف مليار ليرة، أي: ما يعادل 17 مليار دولار بسعر الدولار الفعلي في نهاية ذاك العام... أما في نهاية 2020 فإن الكتلة النقدية بالليرة التي نحتاجها مقابل الناتج ذاته، أصبحت 40 ألف مليار ليرة! وهذه الكتلة «لا تلزم كلها» بل أقل منها بطبيعة الحال... ولكن، حتى لو خفّضناها بسرعة تداول النقد المعتمدة في سورية 1,4*، واعتبرنا أن الناتج في سورية انكمش بنسبة 10% كما في دول الجوار خلال عام 2020 والأزمة الاقتصادية عبر العالم... فإننا نبقى بحاجة 25-26 ألف مليار ليرة ليبقى التداول في السوق قائماً بالعملة الوطنية ولتبقى الليرة متوفرة على الأقل... حتى لو كانت تعكس الأسعار المسعرة على الدولار!

أما ما هي الكتلة النقدية الموجودة بالليرة في السوق السورية قبل طبع الـ 5000 ليرة الجديدة؟! فلا أحد يستطيع التقدير بوضوح، ولا الحكومة تصرّح عن رقم سيادي كهذا! وآخر التقديرات كانت حول عام 2018 أشارت إلى وجود كتلة في مجمل السوق تقارب 6000 مليار ليرة، وفق د. علي كنعان من جامعة دمشق. ولكن لم تأت تقديرات أخرى لاحقاً... وإذا أخذنا الموازنات الحكومية كمؤشر على زيادة إصدار العملة فبين عامي 2018-2020 زادت كتلة الليرات في الموازنة بما يقارب 822 مليار ليرة فقط، وهي غالباً لم تصدر بكاملها لأن الإنفاق الحكومي تقلص في العامين



الورقة النقدية، بل بالقدرة الشرائية للدخل... وبمستوى مساهمة الليرة في تمويل إنتاج السلع محلياً، وكلاهما في أسوأ حال له. فالأجور مثبتة عند حدود دنيا، لا تؤمن غذاء كافياً لشخص واحد، والتمويل بالليرة لا معنى له طالما أن كل المستلزمات الأساسية والطاقة مستوردة ومحكرة ومرهونة ليس فقط للدولار، بل للنخبة التي تملكه وتتاجر به خارج إطار الإنتاج.

الارتفاع منذ الإصدار بما يزيد عن 20% وارتفع الزيت والسكر والرز والفروج بمستويات قياسية، حيث تقوم السوق بردة الفعل المعتادة عندما تتوقع خضعة اقتصادية، حيث يسعى الموردون الأساسيون لضمان حصتهم المسبقة من الكتلة النقدية المرتقبة تحسباً لانهيارات في قيمة الليرة هي متوقعة في أية لحظة مع الـ 5000 أو دونها. المشكلة مجدداً ليس بعدد وأصفار

الحكومة تضخ

ليرات إضافية

لتستطيع أن

تواكب تقلبات

الدولار وتعبر عن

قيمتها وهي لم

تعد قادرة على

تخفيض سعره

بل تعمل على

توفر كتلة ليرة

في السوق

اليوم لن تتخذ السياسات الحكومية الليرة، وإصدار كتلة نقدية إضافية قد لا يكون المشكلة، فالحكومة تستجيب للسوق وترسل كتلة ليرة لتواكب الأسعار المدولرة... ولكن الحديث عن التعويم هو المؤشر المخيف، وهو يعكس نوايا وسياسات وأراء لدى قوى سياسية واقتصادية ومالية تريد عملياً أن تجعل «الدولة» أمراً واقعاً، والليرة تصبح وسيطاً ضعيفاً في التداول ويمكن الاستغناء عنها... لا يمكن إنقاذ الليرة إلا بزيادة دورة إنتاج وتدفق السلع وزيادة قدرة عموم السوريين على الاستهلاك، وهذا يعيقه جدياً قوى «البطش الاقتصادي» التي تحتجز أكبر كتلة من الموارد وتستثمر في الفساد والفوضى و«السلبطة» بالدرجة الأولى. بينما ينتظر الكثير من السوريين وقوى أخرى القدرة على تحقيق ظرف يسمح جدياً بالاستثمار في سورية، بلد إذا انفكت عنه سطوة الفوضى فقط، وتم السماح لعجلة المجتمع بالحركة والإنتاج يمكن أن يحقق معدلات عائد إنتاجي تفوق 50% وفق تقديرات الاقتصاديين، وهو معدل مرتفع بالقياس بمعدلات العائد الاستثماري الحقيقي عالمياً... وهذا وحده كفيل بتجاوز العقوبات وتخفيف دورها عبر حركة كتلة الليرة والموارد الأخرى المتاحة، لنستطيع الاستمرار على الأقل.

لماذا تراجع إنتاج الغاز بنسبة 44% خلال العامين الماضيين؟!



منذ عام 2018 لم تتوقف الحكومة عن القول والإعادة حول الإنجازات المتعلقة بقطاع الغاز في سورية... فبعد أن انتهى الخطر الأمني في مناطق بادية حمص والمنطقة الوسطى أصبحت حقول الغاز وعداً محققاً رفع من إنتاج الكهرباء، ومن ثم ودون ورود أي تفسير يتبين أن إنتاج الغاز قد تراجع بنسبة قد تقارب النصف خلال عامي التدهور الاقتصادي 2019-2020!

السورية للنفط، لأن العلاقات بين حكومة وحكومة. ولكن تخفيض الإنتاج يسمح بالافتراض بأن أطرافاً متعاقدة تعمل في التشغيل والإنتاج تطالب بأسعار عالمية، ولا تقبل بتخفيض السعر، وعلى هذا الأساس يتم تخفيض الإنتاج!

السؤال الأساسي الذي ينبغي أن تجيب الجهات الحكومية عنه: ما السبب الذي أدى إلى تراجع كميات الغاز والكهرباء بنسبة 44%؟ وهل توجد جهات وسطية بين الحكومة والحكومة تحصل على حصة عينية من إنتاج الغاز، أو تطالب بأسعار عالمية لا تستطيع الشركة السورية للغاز أن تسد أثمانها؟!

وهي أسئلة ينبغي ألا نتكهن حولها، بل أن تقدم بيانات واضحة وصريحة للمجتمع الذي يتحمل تبعات النقص الحاد في الكهرباء. إن تراجع إنتاج الغاز بنسبة 44% وفقدان ما يقارب 6 ملايين متر مكعب من الغاز فيما لو تمت استعادتها يمكن أن تزيد إنتاج الكهرباء بحوالي 2000 ميغا واط أي: ما يقارب الكميات المنتجة حالياً! فما الأسباب والأطراف المسؤولة عن هذا التراجع؟!

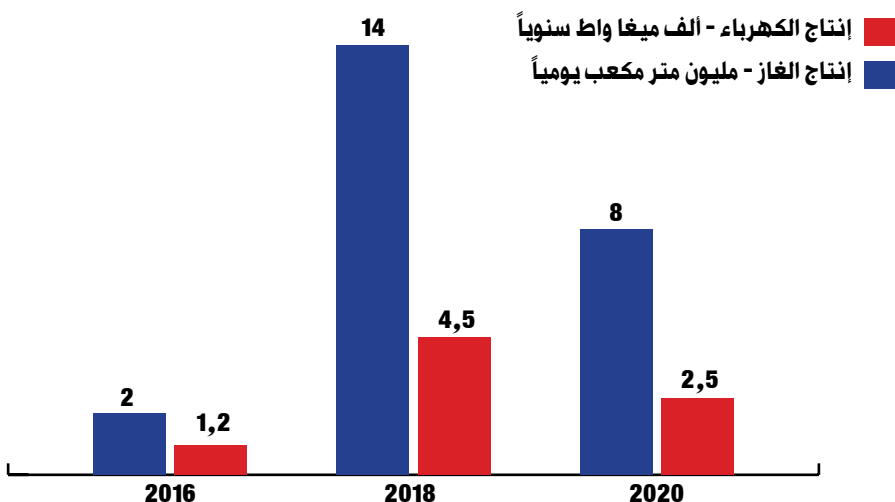
تحصل من الحكومة على أجور نقدية ولم تستطع الجهات الحكومية أن تمول كميات إنتاج 17,8 مليون متر مكعب مع التراجع المالي الكبير، فتم تقليص الكميات، أو أن العقود أصبحت تتضمن حصول المشغلين على حصة عينية من الغاز تقارب 44%...

لماذا نرجح وجود شركاء في التشغيل والإنتاج؟! السبب بسيط، إن التكلفة الاستخراجية للنفط والغاز في سورية لا تتعدى 10% من التسعير، فالشركة السورية للنفط المنتجة تضع تكاليف قليلة للإنتاج لم تتعد في 2016 إلا نسبة 10% من قيم المبيعات، ولكن بالمقابل، فإن الشركة السورية للغاز تدفع للشركة السورية للنفط بالأسعار العالمية، أي: إنها تدفع لها تكاليف الاستخراج وتدفع ثمن الغاز الوطني المنتج محلياً.

فإن كان سبب تراجع الإنتاج في العامين الماضيين هو صعوبات مالية للشركة السورية للغاز وهي التابعة للحكومة، وهي غير قادرة على دفع مبالغ بالأسعار العالمية للشركة السورية للنفط، التي يفترض أنها حكومية أيضاً... فعندها ينبغي ألا يتم تقليص كميات الإنتاج، بل تخفيض السعر وتخفيض الربح في الشركة

ارتفع إنتاج الغاز والكهرباء خلال عامي 2017 و2018 مع تحرير حقول البادية والوسطى ولكن ما الذي يفسر تراجع الإنتاج بنسبة 44% في العامين الماضيين؟!

تقديرات إنتاج الغاز المخصص للكهرباء وإنتاج الكهرباء ارتفاعها ثم انخفاضها



يوميًا. أي: تراجع في تدفقات الغاز إلى محطات التوليد قارب ووسطياً: 45%. «بأخذ التدفق الوسطي في المرحلة السابقة 14 مليون متر مكعب تقريباً وانخفاضه إلى 8 حالياً».

وهذه النسبة تتطابق مع التراجع الكبير في تولد الكهرباء، فعملياً لا يتعدى إنتاج الكهرباء في نهاية 2020: 2500-2800 ميغا واط وفق رئيس الوزراء أيضاً. ما يعني تراجعاً ووسطياً عن نهاية 2018 بمقدار: 44%.

إن تراجع تدفقات الغاز وإنتاج الكهرباء بنسبة تقارب النصف خلال عامين، يحتاج إلى تفسير...

تكهنات في سبب التراجع!
من الطبيعي أن ترتفع كميات إنتاج الغاز والكهرباء بين عامي 2016 و2018، حيث جرى استعادة السيطرة على حقول الغاز السورية في المنطقة الوسطى والجنوبية، وتم إزالة الخطر الأمني وإتاحة استعادة كميات الإنتاج بكوادر محلية بسرعة نسبياً، فرقم 17,8 مليون متر مكعب في 2018 يعادل نسبة 96% من إجمالي إنتاج سورية للغاز في 2010!

لم تتعرض المنطقة خلال العامين الماضيين إلى حوادث أمنية كبرى تؤدي إلى خسارة نصف الإنتاج تقريباً! وأحداث أمنية تؤدي لهذا الحجم من الخسارة لا يمكن إخفاؤها. ما يجعل سبب التراجع محصوراً في الأسباب المالية وعموماً الاقتصادية السياسية.

إن تراجع الإنتاج بهذه النسب يعني عملياً تخفيضاً إنتاجياً للكميات، سواء في الحقول التي يتم الاستخراج منها أو في معامل معالجة الغاز... فإما أن الغاز المتاح لا ينتج بأكمله، أو أنه ينتج بأكمله ولا يصل إلى الشركة السورية للغاز إلا حصة منه.

وهو ما يطرح التساؤلات حول وجود عقود تشغيل خاصة مستجدة في استخراج أو معالجة الغاز، والمشكلة تكمن في هذه العقود، فإما أن الشركات قلصت أعمالها مع العقوبات، أو أنها

يساهم الغاز اليوم في إنتاج 48% من مجمل الطاقة المتاحة في سورية، ويتحول عملياً إلى نقطة تركيز أساسية كون إنتاجه ينعكس مباشرة في إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث أزمة الكهرباء واحدة من أبرز أوجه الأزمة والتدهور الاقتصادي السوري. وحيث تراجع إنتاج الكهرباء بنسبة 44% خلال العامين الماضيين!

مواكبة أرقام إنتاج الغاز في سورية تأتي عادة من ملاحقة التصريحات الرسمية تلك التي تورد الأرقام دون أن تجد أنها مضطرة لشرح أسبابها وتبريرها.

الغاز والكهرباء الصعود في 2017-2018

ارتفع إنتاج الغاز بين عامي 2016-2018 بنسبة قياسية ومن حدود مليوني متر مكعب يومياً وصولاً إلى إمكانية 17,8 مليون متر مكعب، ورغم ورود تصريحات بأنها كانت فعلياً أقل من ذلك، إلا أن حصة الكهرباء منها كانت تتراوح بين 13-16 مليون متر مكعب يومياً.

وبعيداً عن الأرقام التفصيلية، فإن المؤشر الأهم انعكس في زيادة إنتاج الكهرباء، إذ زاد التوليد في حينها أربعة أضعاف تقريباً، من مستوى 1200 ميغا واط في 2016 إلى 4500-5000 ميغا واط في 2018 وأصبحنا قادرين على تأمين نصف استهلاكنا من الكهرباء تقريباً.

هذه الاتجاهات الصاعدة توقفت وتدهورت خلال العامين الماضيين.

التدهور في 2019-2020

وفق التصريحات الحكومية أيضاً، فإن إنتاج الغاز في نهاية 2020 انخفض إلى 12,5 مليون متر مكعب يومياً بناءً على رئيس مجلس الوزراء، الذي أشار إلى أن 90% منها تذهب للكهرباء أي: حوالي 11 مليون متر مكعب. ولكن عاد وزير الكهرباء ليخفض الرقم ويقول لاحقاً بأن الكهرباء لا تحصل حالياً إلا على 8 ملايين متر مكعب من الغاز

العراق... نموذج آخر من المنطقة..

أزمة مالية عاصفة وصراع خيارات



يقترب العراق من أزمة مالية غير مسبوقة... فبلاد أنهكها الاحتلال والنظام السياسي المحاصي القائم على أساسه، وتراكم مشكلات كبرى تجعل أزمة النفط وأزمة كورونا في عام 2020 مفصلاً قد يدفع العراق مجدداً نحو التدهور، ليكون كغيره من بلدان منطقتنا في قلب المعركة الاقتصادية الاجتماعية التي ستعيد تشكيل البنى السياسية وخيارات النموذج، أو ستدفعه نحو عقد جديد من الفوضى.

■ ليلي نصر

يعتمد اقتصاد العراق على النفط، والنفط فقط... فهو يشكل نسبة 90% من إيرادات الحكومة، والحكومة بدورها تشغل ما يقارب 40% من القوى العاملة في العراق، بين كتلة موظفين كبرى، وبين الجهات الخاصة المتعاقدة مع الحكومة. وهذه الكتلة الكبيرة من التشغيل هي أمر واقع، ولكن تعتبر موضع تساؤل وتشكيك لدى العديد من المختصين العراقيين، إذ تعتبر إحدى بوابات الفساد كما في نموذج وظائف الدولة اللبنانية، حيث للزعامات حصص توظيف في جهاز الدولة. مالية جهاز الدولة العراقي عموماً موضع تساؤل، حيث العراق أحد أبرز نماذج الفساد العالمي بعد احتلاله، فالجهاز الضخم ليس فاعلاً اقتصادياً بمعنى الإنتاج الحقيقي، وهو إلى حد بعيد جهاز يدير عقود النفط والمحاصصة بين القوى السياسية والشرائح المنتفعة منها. جهاز تديره بنية سياسية نشأت وتكونت في ظل الاحتلال، ولم تستطع بكل أموال هذا الجهاز الضخم أن تستعيد أساسيات البنية التحتية للعراق المدمر، ولو حتى بالحدود الدنيا... فقد شاهدنا خلال موجات الحراك الاجتماعي الواسع في العراق خلال الأعوام الماضية كيف أن مياه الشرب النظيفة لا تصل إلى أهالي البصرة في صيف العراق الحار، وحيث يتركز جزء هام من نفط البلد الذي لا يزال رغم الاحتلال ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم.

عجز 4,5 مليارات دولار شهرياً

يحتاج العراق شهرياً إلى 5 مليارات دولار لكتلة الرواتب والتعويضات التقاعدية، و2 مليار دولار أخرى لتغطية الخدمات الأساسية، وهذه الحاجات الشهرية أصبحت في عجز شهري يتراوح بين 3,5-4,5 مليار دولار! وذلك بعد أزمة تراجع أسعار النفط، والأزمة الدولية المرتبطة بالبؤساء. وعلى مستوى سنوي أصبح العجز يقارب 50 مليار دولار... بينما كل احتياطات البنك المركزي العراقي قاربت 53 مليار دولار وفق تصريحات علي علاوي وزير المالية في شهر 10-2020. بدأت الأزمة منذ العام الماضي تتجلى بتقطعات في سداد الرواتب، ونقص الكاش لدى الحكومة، ومع نهايات الشهر العاشر من العام الماضي أقر البرلمان أن تقتصر الحكومة 10 مليارات دولار لدفع الرواتب، وارتفع إجمالي دين العراق إلى 80 مليار دولار، وأصبحت بالمقابل مخصصات مدفوعات الدين وفوائده في الموازنة تقارب 12 مليار دولار. هذه المؤشرات لمستوى تسارع الدين تتوعد بأن صيف 2021 سيشهد انخفاض الاحتياطات إلى حدود خطيرة، وستشهد الحكومة العراقية

صعوبات استثنائية.

والمسألة ليست في الرواتب فقط، رغم ما لها من أهمية، حيث يعتمد عليها في توظيف 40% من القوى العاملة... ومع تراجعها ستراجع فرص التشغيل لبلد يفد إلى قواه العاملة سنوياً 700 ألف من الشباب! وأبعد من ذلك فإن العجز العراقي سيعني نقصاً في إمكانية دفع مستوردات الغذاء الأساسية، والعراق مستورد لمعظم حاجاته من الحبوب الأساسية، ولم يعد ينتج إلا نسبة قليلة من حاجات طعام شعبه. أضف إلى ذلك أن بلد النفط والغاز لا ينتج الكهرباء بل يستوردها من إيران... وتشير بعض التقارير إلى تقليص استيراد الكهرباء والغاز الطبيعي مع عدم القدرة على السداد.

إن أزمة مالية حكومية وتراجع في الإيرادات الدولار في العراق قد تعني تدهوراً سريعاً، فالنموذج ليس له دعائم حماية، وستخلق أزمة نقص الدولار: أزمة تشغيل، وأزمة غذاء، وتضخماً واسعاً جميعها ستضاف إلى كل الأزمات الاجتماعية والسياسية السابقة.

السير في طريق الصندوق

للمغرب طبعاً نصائحه المعتادة في هذه الحالات، حيث دخل العراق في مفاوضات مع صندوق النقد واستشارات للخروج من الأزمة المالية... ونصائح المؤسسات الدولية تركز على الإصلاح المالي، وتحدث عن تخفيض الإنفاق الحكومي ووظائف الحكومة، ورفع الضرائب وتخفيض قيمة العملة، كما تنقل نيويورك تايمز التي تقول: إن إجراءات كهذه قد تدفع الولايات المتحدة إلى تخصيص مليار دولار وقد تلحقها قوى غربية أخرى... فما الذي سيصنعه المليار دولار في الوضع العراقي، حيث العجز الشهري يقارب 4 مليارات؟!

وقد بدأ العراق بطبيعة الحال السير بالجوانب الأكثر إشكالية في البرنامج الإصلاحي الغربي، على سبيل المثال: يتم الحديث عن تمليك

شركات كهرباء حكومية لجهات خاصة، وتم عملياً تخفيض قيمة الدينار العراقي بنسبة 20% مع مطلع العام الحالي ومن المتوقع أن تكون هناك جولة تخفيض أخرى... أي: إن القوى السياسية في العراق دفعت حكومتها نحو بيعها شركات للدولة كطريقة لتخفيض الإنفاق الحكومي وتحصيل إيرادات، ولجأت إلى الخطوة الخطيرة لتخفيض قيمة الدينار العراقي، والتي سيكون لها تأثير كبير على أسعار المواد الغذائية المستوردة.

الصين في العراق

وسط هذه الصورة الضبابية والمعتمة في العراق، فإن تغيرات الموازين الدولية، وما تفتحه من فرص تلوح أيضاً في العراق. فوسط الأزمة المالية العراقية تم الإعلان في شهر 12-2020 عن صيغة تعاقدية بين العراق وشركة نفط صينية هي شركة زين هوا لاستيراد النفط مقابل دفعة سنوية مسبقة بقيمة ملياري دولار. حيث سيورد العراق 130 ألف برميل نفط يومياً إلى الصين مقابل القرض المذكور، وذلك بفوائد صفر وبسرر محدد للبرميل. والشركة الصينية تخاطر بهذه العملية باحتمالات عدم التوريد وتخاطر ضمن الوضع الأمني والسياسي العراقي المعقد. ولكن الشركة المذكورة هي شركة حكومية صينية، ولديها هوامش مخاطرة عالية، ولتبعيتها إلى شركة نوريكو دلالة على توجه سياسي واقتصادي، فالشركة الأخيرة هي شركة نفطية دفاعية في الصين تعمل مع العديد من دول «الشرق الأوسط» وتملك 4% من شركة أبو ظبي النفطية.

العقد المذكور قد لا يحقق نقلة كبرى للعراق، ولكنه يعطي دلالات عن الصراع والتوجهات في العراق كغيره من دول المنطقة... فالشركة ذاتها حصلت على عقد لحفر ثلاثة آبار نفطية في حقل شرق بغداد، ويحتوي على 8 مليارات برميل من النفط، واعتبر هذا نقلة نوعية. المبادرة الصينية الحكومية ليست الأولى، ففي

أيلول 2019 أدت الزيارة العراقية الحكومية للصين إلى توقيع جملة اتفاقيات تضمنت قروصاً صينية لإعادة البنى التحتية للعراق بما يقارب 10 مليارات دولار، ليتم سدادها عبر توريد النفط العراقي بما يقارب 100 ألف برميل يومياً. ولكن هذه الإتفاقية رغم توقيعها لم تنتقل إلى الإطار التنفيذي مع التغيير الحكومي في العراق، أي: تمت عرقلتها.

توجد في العراق قوى غربية تحاول إبطاء وزن الصين التي أصبحت تستورد أكثر من ربع صادرات العراق، ومساهمة الشركات الصينية في استثمار النفط واسعة «وتحتاج إلى تفصيل لاحق»... ولكن مع ذلك نجحت القوى المالية للغرب مؤخراً في استبعاد شركة صينية من استثمار تأهيل ميناء الفاو، الذي قد يكون أحد أهم الموانئ في المنطقة، ورسا العقد على شركة كورية جنوبية، رغم أن تقديرات المختصين العراقيين والعديد من التقارير تشير إلى أن اختيار الشركة الكورية «مشبوه» فلديها عقود سابقة في العراق أخرت تنفيذها، وخاصة أن الشركة الصينية تقدم عرضاً أوسع ويتضمن 12 خدمة إضافية لتسليم الميناء كاملاً وجاهزاً للعمل، ومربوطاً بسكة حديد وفي فترة زمنية أقل من الفترة الواردة في العرض الكوري.

في العراق كغيره من دول منطقتنا تتحول الأزمات الاقتصادية الحادة إلى أزمة وجود، تعصف بالمجتمعات والأنظمة وبالبلدان ذاتها. فالغرب الذي يبحث عن طريق خروج طويل من المنطقة يعتمد المعركة الاقتصادية العنيفة أداة أساسية، وتساعده فيها أنظمة الحكم والفساد التي رسّخها وربطها به. وبالمقابل، تفتح المتغيرات الدولية فرصاً جديدة لا تزال قوى الغرب قادرة على تأخيرها، ولكن هذا التأخير تدفع ثمنه أجيال من شباب المنطقة، وتفتتح من خلاله «أبواب جهنم» على مستقبل الدول، بل والأنظمة ذاتها... فإما مزيد من الفوضى، أو تغيير البنى والنماذج الاقتصادية وطابع العلاقات الدولية لمنطقتنا.

مؤشرات مستوى
تسارع الدين تتوعد
بأن صيف 2021
سيشهد انخفاض
الاحتياطات إلى
حدود خطيرة
وستشهد الحكومة
العراقية صعوبات
استثنائية

الخبز التمويني خط أحمر على المواطن



استفحلت أزمة الخبز خلال الأسبوع الماضي بشكل كبير، وقد عمّت جميع المحافظات والبلدات والقرى، فالكثير من الأفران والمخابز كانت مغلقة، وبعضها عمل لساعات محددة فقط دون الحدود التي كانت سابقاً، ما يعني انخفاضاً بكميات الدقيق المخصص لإنتاج رغيف الخبز فيها، وبالتالي، عدم حصول الكثير من المواطنين على مخصصاتهم، برغم قلتها.

■ نوار الدمشقي

الأزمة المتفاقمة شكلت عبئاً كبيراً على المواطنين، ليس بسبب تزايد شدة الازدحام على المخابز العاملة، أو طول ساعات الانتظار، وما قد ينشأ بسببها من مشاكل وخلافات فقط، بل ما زاد الطين بلة هو استمرار شبكات الفساد التي تورد بعض كميات الخبز التمويني إلى السوق السوداء بكل وقاحة، على حساب وقت وجهد المواطنين المنتظرين بالطوابير.

رغيف الخبز فوق طاقة التحمل

الأزمة الجديدة انعكست سلباً على جيوب المواطنين، وبشكل كبير، حيث اضطر الكثير من هؤلاء إلى اللجوء للبدائل من أجل تأمين لقمة العيش اليومي التي لا غنى عنها لأفراد أسرهم خلال الأسبوع الماضي وحتى الآن، والتي بدأت عبر السوق السوداء للخبز التمويني، والذي وصل سعر الربطة فيها إلى 800-1000 ليرة، وأحياناً أكثر من ذلك، وكذلك اللجوء إلى «الخبز السياحي» - الصمون - النخالة، مع ما يعنيه ذلك من تكاليف مرهقة فوق طاقة هؤلاء، فالخبز السياحي والصفون ارتفعت أسعاره بشكل كبير أيضاً، حيث وصل سعر ربطة الخبز السياحي إلى أكثر من 1700 ليرة، وكذلك كيلو الصفون. فالتكاليف التي بات يتكبدها المواطن الفقير على حاجته لرغيف الخبز أصبحت أكبر من أن يتحملها دخله المهدود، وبحال استمرار الوضع على ما هو عليه من أزمة مستمرة دون حلول، يعني أن كل أسرة ستتحمل

إنفاقاً وسطياً بحدود 30 ألف ليرة، على أقل تقدير، على الخبز فقط!

لا مبالاة مستمرة

الحديث الرسمي يقول: إن الأزمة إلى انفراج، لكن سبق أن تم تداول مثل هذه التصريحات دون جدوى خلال الأشهر الماضية، فالأزمة مستمرة ومستعصية عن الحل على ما يبدو، برغم كل الإجراءات الرسمية التي تم اتخاذها على حساب المواطنين من الناحية العملية، سواء من خلال تخفيض المخصصات لكل أسرة، وسقفها بأقل من الحاجة الفعلية، أو من خلال تخفيض الدعم على الرغيف عبر تخفيض وزن الربطة، أو من خلال رفع سعر الربطة، وترافق كل ذلك مع ذكاء البطاقة، التي لم يلمس المواطن منها إلا مزيداً من

الأحمر أصبح موضوعاً بالصد من مصلحة المواطن وعلى حسابه.

وهنا ربما لا بد من القول: إن من أهم أسباب المشكلة واستمرارها وتفاقمها بالجوهري، كان وما زال، الفساد الكبير المرتبط بشبكات الاستغلال، على حساب المواطنين وحاجاتهم وضرورتهم.

بالمقابل، فإن بعض المواطنين اعتبروا أن الأزمة المستفحلة حالياً قد تكون غايتها مزيداً من تخفيض الدعم على الرغيف كتمهيد لهذا الإجراء، خاصة بعد الاضطرار لدفع المبالغ الطائلة على البدائل، فهذا ما درجت عليه العادة مع الحكومة بحسب هؤلاء.

فهل الأمر كذلك فعلاً، أم إن الأزمة أكبر وأعمق، والفساد أصبح دوره أكثر تحكماً برغيف المواطن؟!

الغبين لحقه في رغيف الخبز، يضاف إلى ذلك كل سوء والتريدي بصناعة الرغيف من حيث الجودة والمواصفة.

فالأزمة قديمة ومزمنة ومستمرة دون حلول حتى الآن، والتصريحات الرسمية بشأنها لا تغني ولا تنسم من جوع، بل أصبحت تعبر عن لا مبالاة رسمية تجاه معاناة المواطنين المتزايدة، وخاصة على المستوى المعيشي الذي ازداد تردياً مع أزمة الخبز واللجوء إلى البدائل على حساب الضرورات الأخرى.

تمهيد لتخفيض الدعم

بعد كل ذلك، ما زال بعض الرسميين يتحدث عن الدعم على الرغيف التمويني باعتباره خطأ أمراً، وعن تكلفته وعدد ربطات الخبز المنتجة، بينما واقع الحال يقول: إن الخط

سابقة حكومية.. «الدعم» مساعدة فقط..



التموينية وغيرها.

ولعل الأهم من ذلك يجب الاعتراف بأن الرواتب والأجور، واقعها الراهن، هي أيضاً ليست أكثر من مساعدة حكومية للعاملين في الدولة فقط لا غير، فهي بالكاد تغطي مصروف يوميين على الاحتياجات الأساسية لأسرة صغيرة.

وكذلك تعميم الاعتراف بأن «الفساد يعيق تنفيذ الكثير من الملفات المحتاجة إلى حل ومعالجة جذرية»، فالاعتراف بالمشكلة يعتبر من مقدمات إيجاد الحلول لها، بحال توفر الرغبة الجدية لإيجاد هذه الحلول، عسى ولعل من خلال البدء بهذا الاعتراف أن يتم الانتقال من واقع المساعدة المحدودة وغير الكافية، إلى واقع الدعم الفعلي والحقيقي، وصولاً إلى إحقاق الحقوق كاملة، بما ينصف العباد وينهض بالبلاد. فهل من الممكن تحقيق ذلك، أم إن كلام الليل وأحلامه الوردية سيمحوها نهار الفساد، المدعوم عبر السياسات الحكومية، وممارساتها، التي تؤكد ألا نية لديها بحل أية مشكلة؟!

■ سوسن عجيب

التصريح أعلاه جرى خلال لقاء الوزير مع الفلاحين في حلب الأسبوع الماضي، وقد ورد عن لسانه أيضاً، بشأن تخفيف التكاليف وزيادة الإنتاج والإنتاجية والاهتمام بعمليات تسويق المنتجات الزراعية وتصريفها، أن: «الفساد يعيق تنفيذ الكثير من الملفات المحتاجة إلى حل ومعالجة جذرية، وهو ما يتطلب الانتهاء من قضايا الفساد للوصول إلى النتائج المرجوة».

التعميم واقع وضرورة

الاعتراف الرسمي بشأن دعم الفلاحين والإنتاج الزراعي بأنه عبارة عن مساعدة، باعتباره سابقة رسمية على لسان وزير الزراعة، ربما بحاجة للتعميم على كل ما يقال عن الدعم تحت العناوين الأخرى من قبل كل المسؤولين الحكوميين، مثل: دعم الخبز والمشتقات النفطية والطاقة الكهربائية وبعض السلع

سابقة مسجلة باسم وزير الزراعة على مستوى ما يتم التصريح به من قبل بعض الرسميين بخصوص «الدعم» مسحوب الدعم، حيث نقل عنه قوله: «إن الدعم الذي تقدمه الحكومة للفلاح لا يكفي»، مضيفاً أنه: «عبارة عن مساعدة فقط بغية تمكين الفلاح من الاستمرار في العملية الإنتاجية».

فيروس «نيباه» بعيداً عن تضليل «الغارديان» ماذا يقول الطب المُسند بالبيّنات؟



انتشر خلال الأيام القليلة الماضية خبر تم تناقله، بصيغ مختلفة في وسائل إعلام كبيرة وسائدة عالمياً وعربياً، عن مقال في صحيفة الغارديان وردت فيه جملة تتحدث عن «فاشية لفيروس نيباه Nipah في الصين، بنسبة وفيات تصل حتى 75% بوصفها الخطر الوبائي القادم المُحتمل». الجملة نُسبت إلى المديرة التنفيذية لـ «منظمة غير حكومية» NGOs تدعى مؤسسة «الوصول إلى الدواء» Access To Medicine التي رغم أن الغارديان نقلت عنها جملاً أخرى صحيحة علمياً حول فيروس نيباه، لكن هذه الجملة أعلاه التي تربط «الصين» تحديداً بفيروس «نيباه» وتوحي بأن هناك إصابات لبشر هناك، والتي نُسبت لها الغارديان إلى مديرة المنظمة، لم تضعها الغارديان ضمن قوسي اقتباس بحيث تؤكد أنها جاءت على لسان المديرة فعلاً وليست تحريفاً أو تصرّفاً من عند الغارديان. وفق البيّنات التي تستند إليها مادتنا هنا، فإنه لا وجود مثبت بالمراجع الطبية المعروفة لأيّة حالة إصابة لأي إنسان بفيروس «نيباه» في الصين، بل ظهرت أول إصابة بشرية في ماليزيا 1998، وأكبر عدد إصابات كان في الهند ولم يتجاوز المئات.

■ د. اسامة دليقان

ما هو فيروس «نيباه»؟

وفقاً للمرجع الطبي «UpToDate» والمعروف بأنه يعطي مقالات علمية عالية الموثوقية، وواضحة المصادر، ويحدثها باستمرار، يرد في مقاله الخاص بهذا الفيروس ما يلي:

«فيروسات نيباه وهيندرا هما من مسببات الأمراض الحيوانية المنشأ ولهما صلة ببعضهما، والتي ظهرت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكلاهما من فيروسات RNA المنتمية إلى عائلة الفيروسات نظيرة المخاطية Paramyxoviridae وتصنف تحت جنس Henipavirus».

ويضيف المرجع «أدى فيروس نيباه لأول مرة إلى فاشية لدى الخنازير ولدى البشر في ماليزيا وسنغافورة بين عامي 1998 و1999، وتسبب في حدوث فاشيات بشرية متكررة في بنغلاديش وغرب البنغال، والهند منذ عام 2001، كما حدث تفشٍ في الفلبين في عام 2014 وفي ولاية كيرالا بالهند في عام 2018. أما عدوى فيروس هنندرا التي تصيب كلاً من الخيول والبشر فلفتت تفشيت في أستراليا منذ العام 1994».

ونسبة الوفيات بالفيروس مرتفعة بالفعل 40% إلى 75%، لكن حتى هذه النسبة كما نعلم محسوبة على عينة صغيرة نسبياً «مجل الحالات لم تتجاوز الألف حالة، وفي بلدان نامية وظروف فقر وضعف صحي».

ومن الجدير بالذكر بأن المقال وفق هذا المرجع العالمي، يذكر بوضوح أن معلوماته محدثة حتى تاريخ 7 كانون الأول 2020. ولو كانت هناك إصابات موثقة بين البشر حتى هذا التاريخ في الصين لكان ذكرها المرجع. ويتابع المرجع عن وبائيات هذا الفيروس: «تم اكتشاف فيروس نيباه في البداية عندما تسبب في انتشار التهاب الدماغ الفيروسي بين مربّي الخنازير في ماليزيا. وتمت تسمية الفيروس على اسم قرية في ماليزيا، حيث كان يعيش المريض المصاب».

والفيروس ليس «جديداً» كما توحي الشائعة المتداولة حالياً. بل يوضح لنا مقالٌ علمي آخر نُشر في المجلة الطبية الشهيرة «علم الأوبئة والإنذانات» Epidemiology and Infection ما يلي:

«في آذار 1999 تم عزل فيروس جديد Niv [الاسم المختصر للفيروس] من السائل الدماغي الشوكي (CSF) لمريض من قرية اسمها سونغاي نيباه Sungai Nipah».

ويتابع «في النهاية، أدى التفشي إلى 283 حالة ذات أعراض و109 حالة وفاة. في آذار 1999 تم الإبلاغ عن تفشي المرض في سنغافورة (11 حالة، ووفاة واحدة) بين عمال المسالخ». ثم يفصل حول إصابات بنغلاديش والهند والفلبين، وأيضاً لا ذكر لإصابات في الصين. وعموماً ذكرت بعض المراجع أن الأرقام الإجمالية لكل من أصيبوا من البشر حتى تاريخه لا يتجاوز 700 إصابة.

وفق المرجع المذكورة أعلاه، فإن إصابة البشر المثبتة كانت بشكل فاشيات عنقودية clusters متفرقة جغرافياً، وظنوا أن أول إصابة في قرية نيباه في ماليزيا أنها التهاب الدماغ الياباني قبل أن يعزلوا الفيروس الجديد من السائل الدماغي الشوكي للمصاب. أما عن الصين، فيما أن الفيروس مستودعه حيواني، وبما أن الصين فيها أعداد كبيرة من حيوانات برية منها الخنازير، وبما أنه تم كشف وجود الفيروس في بعض الحيوانات، ومنها 23 نوعاً من الخنازير موجودة في الصين، ولكن غير مقتصرة عليها، بل وموجودة ضمن قائمة أخرى من الدول أيضاً، منها: غانا في إفريقيا وبلدان أخرى في «نصف الكرة الغربي» - نظراً لذلك توجب الحذر والمراقبة، ولكن التهويل الإعلامي سمح لنفسه برفع مستوى «المراقبة» إلى مستوى الهلع والذعر والتضليل، بخلاف «الطب المسند بالبيّنات» Evidence

Based Medicine الذي يعتمد العلم والأدلة فقط، بعيداً عن التسييس والمأرب الأخرى.

تقرير المنظمة التي اعتمدت عليها الغارديان

المديرة التنفيذية التي سمتها الغارديان هي الدكتورة Jayasree K. Iyer وتعرف عنها منظماتها بأنها «عملت في المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر، وهي حاصلة على درجات دراسات عليا مختلفة (ماجستير ودكتوراه) من سنغافورة وكلية جونز هوبكنز للصحة العامة... وانضمت الدكتورة جياسري إلى المؤسسة في عام 2013... وعملت في واجهة مجتمع الصحة العالمي وصناعة الأدوية لمدة 12 عاماً».

وتؤجل الغارديان تنوير القارئ بمصادر أكثر تفصيلاً لتمويل المنظمة المذكورة حتى آخر المقال فقط فتختتمه بالقول:

«يتم تمويل مؤسسة الوصول إلى الدواء من قبل الحكومتين البريطانية والهولندية، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، و Wellcome Trust و Axa Investment Managers».

وبمراجعة الرابط نفسه الذي تحيلنا إليه الغارديان عن المنظمة غير الحكومية التي استشهدت باقتباسات من مديرتها، نجد أن التقرير المسمى Access to medicine 2021 Index الذي أطلق ونشر على موقع

المنظمة في يوم صدور مقال الغارديان نفسه في 5 كانون الثاني 2021، لم نجد في التقرير المؤلف من 235 صفحة أية إشارة تتوافق مع ما حاولت الغارديان الإيحاء به من ربط بين فاشية «جديدة» بين البشر في الصين وبين فيروس نيباه.

وفي الحقيقة، كل المواضيع الأقل من عشرة التي ظهر فيها اسم فيروس Nipah في تقرير المنظمة كانت فقط ضمن مجموعة أخرى من الفيروسات التي يتحدث التقرير عن ضرورة الاستعداد لـ «احتمال» أن تصبح فاشيات وبائية، وهذا صحيح استناداً إلى قائمة منظمة الصحة العالمية حول العوامل المرضية المرشحة لاحتمال أن تكون جوائح. مع الانتباه بأن التقرير نفسه ليس مرجعاً «علمياً» بل هو تقرير اقتصادي للصناعات الدوائية بشكل بحث، يتناول كيفية تخطيط عدة عمالقة صناعات دوائية ولقاحات لنشاطها ضمن العالم بما فيه الصين، التي يذكر اسمها في التقرير دون ربطه إطلاقاً لا هي ولا غيرها بشكل حصري بفيروس نيباه، بل أغلب مواضع ذكر اسمها توارد جنباً إلى جنب مع الهند والبرازيل بوصفها قوى بشرية وسكانية كبيرة، وكذلك بوصفها تتمتع ببنى تحتية صناعية ضخمة، تفكر الشركات بالاستثمار فيها.

يجدر بالذكر أن الغارديان سبق وأن تناولت التحذير من فيروس نيباه أيضاً في مقالات تعود لأعوام 2018 و2017.

الخلاصة

في ظل المعارك السياسية الحالية يذهب العلم وموضوعية المعلومات ضحية لسوء النقل وضعف البيّنات التي تستند إليها كثير من وسائل الإعلام النافذة. والأزمة تعيد إلى الأذهان أهمية إعادة الألق للعلم المسند بالبيّنات عموماً وللطب المسند بالبيّنات Evidence Based Medicine خصوصاً.

مبادرة الحزام والطريق... العولمة بنموذجها الجديد



دوراً فاعلاً في حل كل النزاعات الحدودية القائمة اليوم في تلك المنطقة الحساسة بالإضافة إلى إخماد التوترات والازمات السياسية، لا في محيطها القريب فحسب، بل عبر تلك المنطقة الممتدة من بكين إلى آسيا الوسطى، فحوض المتوسط والدول المحيطة به ومنطقة الخليج وصولاً إلى إفريقيا.

يفرد كتاب آخر من تأليف جون بيرلي وبيتر مورفي، مساحة لنقاش الدور الذي تلعبه الصين في حل النزاعات الحدودية، ويورد مثلاً عن النزاع القائم على الحدود البحرية بين تيمور الشرقية وأستراليا، فعلى الرغم من أن البلدين قد وقعا على اتفاقية بتاريخ 8 آذار 2018 في نيويورك تم بمقتضاها ترسيم الحدود البحرية بينهما، إلا أن مشكلة استثمار الغاز من الحقل الواقعة في هذه المناطق الحدودية ظل عامل توتر مستمر، ويشير الكتاب إلى الدور الكبير الذي تلعبه مبادرة الحزام والطريق في تقريب وجهات النظر بين البلدين من «خلال مقاربة استثمارية وتشاورية تمكن كل الأطراف من تحقيق قيمة مضافة تساعدها على بلوغ أهدافها التنموية وفق منطق رابح-رابح».

لا نقول إن المنطقة التي تشملها مبادرة الحزام والطريق تعيش أفضل أيامها، فتنشر فيها مجمل النزاعات السياسية القائمة في العالم اليوم، وتلعب الصين دوراً ضاعطاً أساسياً لحل هذه الخلافات، فهذه النزاعات، قبل كل شيء، العقبة الأولى والأساسية أمام خطوات الصين الطموحة. الشراكة الروسية الصينية سمحت بتنسيق جهود البلدين عبر شبكة من الاتفاقات التي بات من الصعب فصلها، ومن هذه الزاوية يمكن فهم الجزء الأهم من السلوك الصيني-الروسي على المستوى العالمي، فالبلدان يسعيان اليوم إلى إيجاد المخرج وإرساء الاستقرار الضروري الذي يعتبر الشرط الأساسي للإعلان عن وئيمهم الجديد عالمياً.

يشرح بيرلي في كتابه أيضاً، كيف ترى بكين في مجالها الإقليمي المباشر «عاملاً حاسماً في تحقيق نجاح مبادرة الحزام والطريق». فالصين تعرف تمام المعرفة، أن إنجاز هذه المبادرة وخروجها إلى الوجود لن يتم إلا من خلال رؤية متكاملة ومستدامة تضمن لجميع الأطراف قيمة مضافة تخدم مصالحها. وتعتبر منطقة بحر الصين الجنوبي فرصة كبرى لبكين لتعزيز مواقعها عبر تطوير البنية التحتية في تلك المنطقة، والتي تستطيع إذا ما نجحت في هذه المهمة، أن توفر «خدمات ملاحية متكاملة تغطي خدمات البحث والإنقاذ البحري، والسلامة الملاحية، وعلوم المحيطات والبحوث المرتبطة بها وغيرها من الخدمات الأخرى التي تعاني جزر بحر الصين الجنوبي من نقص فيها».

كما ذكرنا في البداية، لا تستثمر الصين في البنية التحتية في إقليمها فحسب، بل شملت الاستثمارات هذه رقعة واسعة من الكوكب. فهذا النوع من الاستثمارات لا يعود على أصحابه بمنفعة مادية مباشرة وسريعة، لكنه يعد حجر الأساس في «مبادرة الحزام والطريق»، فوجود شبكة متطورة تربط هذا الجزء الحيوي من الكوكب يعتبر اللبنة الأولى في بناء الشراكة الضخم الذي بات ضرورة عالمية.

النزاعات الدولية في إطار الحزام والطريق

يرتبط هذا المشروع كل الارتباط بالسياسة، فهذا النمط الصيني من الشراكات الواسعة يتطلب أرضية سياسية من نمط خاص، وينتج أرضية سياسية محددة، فلا يمكن الحديث عن نجاح هذا المشروع إلى عبر رضا الأطراف كافة، أي: عبر تفاهات سياسية تكون في حدّها الأدنى اتفاقات مصلحة تنتهي بانتهاء المصلحة، وفي حدّها الأعلى صداقات وشراكات طويلة الأمد. يفرض هذا الحديث على الصين أن تلعب

تتجه أنظار العالم إلى الصين، ولا يخفى على أحد أن الكثير من الريبة تسيطر على المراقبين، ولنكون واقعيين، لهذه الريبة أساسات موضوعية لا يمكن تجاهلها، فنمو الصين السريع وقدراتها العالية على التوسع الاقتصادي والتجاري جعلها حاضرة في كل مكان، فلا يمكن الحديث اليوم عن أي مجال من مجالات الإنتاج والاستهلاك دون ذكر اسم الصين، وهذا ما يحفز جزءاً من الذاكرة القريبة لسكان الكوكب، تلك المرتبطة بالعولمة الغربية وتناجها السلبية على حياتهم.

وهو ما يحاول بيرلي في كتابه أن يفعله، إلا أنه يضع هذه المبادرة ضمن تصنيف جديد تختلف فيها عما عرفناه سابقاً. ولنتمكن من فهم هذه المبادرة بشكل أعمق، لا بد لنا أن نقف عند اثنين من العناوين العريضة التي ترتبط بهذه المبادرة.

البنية التحتية

يفرد الكاتب جون بيرلي في كتابه «العولمة الصينية ومبادرة الحزام والطريق» مساحة واسعة لاستعراض وتحليل استثمار الصين في البنية التحتية للدول التي تعتبر جزءاً من المبادرة الصينية، وتشير التقديرات التي أوردها الكاتب إلى أن الصين «رصدت بين عامي 2016 و2017 لتطوير مشروعات البنية التحتية في بلدان جنوب شرق آسيا، وإفريقيا، وأوروبا الشرقية البالغ عددها 80 بلداً موازنة تجاوزت 320 مليار دولار في بلدان يبلغ عدد سكانها نصف سكان العالم، وتساهم بربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي».

فترى المبادرة- حسب بيرلي- في مشروعات البنية التحتية، فرصة لربط مناطق جغرافية واسعة ببنية تحتية متكاملة تصل الصين ببقية العالم بطرق متنوعة، ليتم هذا الربط إما بشكل مادي، أي: عبر طرق بحرية وبرية وجوية، أو أن يتم الربط عبر شبكة من المؤسسات المالية المصرفية، ويجري العمل أيضاً على ربط هذه الكتلة الجغرافية السياسية بشكل اجتماعي أيضاً عبر مشروعات سياحية وثقافية تحقق المنفعة المستدامة للجميع.

يصعب فهم مبادرة الحزام والطريق الصينية لا لأنها سرية ومن الصعب معرفة طبيعتها، بل على العكس تماماً فصعوبة فهم هذه المبادرة يرتبط بشكل من الأشكال بدرجة علنيته! فهذا أمر غير مألوف في عالم سادة «التأمر السياسي والاقتصادي».

«الف باء» مبادرة الحزام والطريق

أعلنت الصين هذه المبادرة في 2013، ولنتمكن من فهمها بشكل بسيط، يمكننا القول: إنها تتألف من مجموعة ضخمة من اتفاقيات الشراكة بين الصين ودول العالم عبر آسيا إلى أوروبا أو إفريقيا. ويمكننا القول: إن هذه الاتفاقيات تعد الوعاء الذي يحتوي كل تلك الاتفاقيات التي تبرمها الصين مع دول العالم، والتي وإن لم تندرج رسمياً ضمن «الحزام والطريق» لابد وأن ترتبط به بشكل من الأشكال. فهذه المبادرة ببساطة هي المحدد لفلسفة الصين في صياغة شراكاتها الخارجية.

تتكب مجموعة من الباحثين والكتاب لسبر تلك المبادرة، ففي الوقت الذي لا يضمن بعض هؤلاء الباحثين «نوايا الصين الطيبة» إلا أنهم بمعظمهم يقرّون بأن العولمة التي تطرحها الصين، تختلف جذرياً عن العولمة الغربية التي سادت منذ نشوء السوق العالمية المشتركة. ففي كتاب للكاتب جون بيرلي، يصف فيه مبادرة الحزام والطريق بأنها «عولمة بنكهة اشتراكية ذات خصائص صينية بفلسفة كونفوشيوسية»، وإن كان هذا الوصف يجب أن يقرن بالكثير من البراهين،

الصين تعرف تمام المعرفة أن إنجاز المبادرة وخروجها إلى الوجود لن يتم إلا من خلال رؤية متكاملة ومستدامة تضمن لجميع الأطراف قيمة مضافة تخدم مصالحها

لطبخ الاضطرابات والأزمات مقادير واضحة، يحاول البعض تبسيطها بكلمة «مؤامرة»، هذه الكلمة واسعة الانتشار، باتت تستفز البعض، وتعتبر لدى البعض الآخر «ورقة رابحة» لتفسير كل ما صعب تفسيره! يشكّل القرن الإفريقي اليوم أحد النماذج التي يمكننا- ولبعدنا الجغرافي عنه- مراقبته بهدوء في محاولة لفهم ما يجري.

القرن الإفريقي... العالم يحبس أنفاسه



لماذا تتجه الأنظار إلى هذه المنطقة الآن؟ ما الذي يجعل انفجارها كارثة للبعض وجائزة ثمينة للبعض الآخر؟

ما أهميته؟ وما مصدر الخطر

القرن الإفريقي منطقة شديدة الإستراتيجية في القارة الإفريقية، فيقع في منطقة باب المندب، ليشرق على المحيط الهندي جنوباً والبحر الأحمر من الشمال، يضم القرن الإفريقي مجموعة من الدول، وهي: الصومال وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا. ومن تبيان موقع هذه المنطقة الحساسة لا نحتاج جهداً لإظهار ترابطها مع السودان ومصر من جهة، وكينيا وقلب إفريقيا من جهة أخرى، والسعودية واليمن من جهة ثالثة. أي: إننا نتحدث عن عقدة لها امتدادات دولية، فهي ذات أثر حاسم على الاستقرار في إفريقيا، ولها دور حاسم في الملاحة في منطقة باب المندب والبحر الأحمر. عبر سلسلة حوادث ارتفعت درجة التوتر في تلك المنطقة، ولا يمكن بشكل من الأشكال القول بأن حوادث جديدة قد حصلت، بل العكس، ما يجري هو «إعادة إحياء» لأزمات ومشاكل قديمة لم تحل بالشكل الصحيح، وهي تقترب من الانفجار اليوم، فالسودان كان ساحة للنزاعات منذ عقود، ومنذ الانتفاضة الأخيرة التي شهدتها البلد المقسم باتت الأحداث تتسارع. أما في إثيوبيا فاندلع صراع مسلح كان نائماً لفترة طويلة، بين الجيش الإثيوبي الرسمي، ومقاتلي منطقة التيغراي في شمال البلاد، لتكتمل بذلك عناصر التفجير، فالسودان وإثيوبيا باتا في حالة من الاضطراب داخلياً، ترافقت بنزاعات حدودية واشتباكات عسكرية بين البلدين، لن يطول الأمر حتى تصبح إريتريا جزءاً من هذا الصراع.

التوازن الدولي الجديد

لا شك أن التوازن الدولي يلعب دوراً حاسماً في تطور الأمور على الأرض، وهنا تجبر الإشارة إلى الدور الأمريكي المشبوه في التوتر، فالولايات المتحدة كانت لاعباً أساسياً في هذه المشاكل تاريخياً، مثل: الحرب الأهلية في إثيوبيا وتقسيم السودان،

ونرى بصمات واشنطن الواضحة في عرقلة حل المشاكل القائمة، مثل: اليمن وأزمة سد النهضة، بالإضافة إلى آخر خطواتها، وهو تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والسودان، وما سينتج عنه من توتر داخلي لن يطول الوقت حتى ينفجر. فالولايات المتحدة باتت بحاجة ملحة لإعاقه الصين وروسيا عن المسرح العالمي وإعاقة كل القوى الأخرى التي تصعد على الساحة الدولية، إفريقيا بالتحديد، شكّلت بالنسبة للصين مساحة واسعة للاستثمار وبناء الشراكات الجديدة، وتلعب روسيا دوراً سياسياً وعسكرياً متنامياً هناك أيضاً، يساعد النفوذ الصيني الروسي في إفريقيا

جديدة على الساحة الدولية تسعى إلى خفض التوتر في إفريقيا، لكنها ستحتاج بلا شك إلى قوى محلية جادة تخلص بلدانها من رواسب الاستعمار والنزاعات القبلية التي تخدمه لتتلاقى التوازن الجديد، وتضمن الطريق الأمانة للمستقبل القادم، هذا لا ينحصر في حدود السودان وإثيوبيا، بل يشمل كل القارة وكل القوى صاحبة المصلحة في تجنب حرب شاملة لا يمكن التنبؤ بمجرياتهما. فلاشاً: كانت إفريقيا أحد المسارح التي قدّم الاستعمار عروضه الدموية فوقها ومع انتهاء الاستعمار المباشر كان لا بد من ضمان استمرار ثروات إفريقيا إلى الخارج

على ترسيخ العالم المتعدد الأقطاب، وخصوصاً مع وجود جنوب إفريقيا في تحالف دول بريكس، ويضيف توسيع الاستثمار الجاري في إفريقيا إلى زيادة مساهمة الأقطاب الجديدة في الإنتاج العالمي، وما سيتبعه من ترجمة للتوازنات الدولية الجديدة. إفريقيا كانت أحد المسارح التي قدّم الاستعمار عروضه الدموية فوقها، ومع انتهاء الاستعمار المباشر كان لا بد من ضمان استمرار ثروات إفريقيا إلى الخارج، لذلك تشكّل المحاولات الروسية الصينية في إفريقيا اليوم دفعة أخيرة لحرمان الغرب من مناجم ثرواته التي استغلها لعقود. كل ما سبق يعني أن قوى

ليبيا تقترب من إنشاء «حكومة انتقالية»

■ ملاذ سعد

حيث سيجري خلال الملتقى المكون من 75 شخصية سياسية ليبية، اختيار مجلس رئاسي مكون من 3 أشخاص بعد التصويت عليهم من بين 24 مرشحاً، واختيار رئيس وزراء من بين 21 مرشحاً له.

خروج القوات الأجنبية

قالت مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإناثة ستيفاني ويليامز، بأن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5، تعمل على إخراج القوات الأجنبية من ليبيا، فيما قال أحد أعضاء اللجنة الليبيين، مختار النقاصة: «إنه لا صحة لما يشاع عن تمديد اللجنة المهلة الممنوحة للقوات الأجنبية والمرتبطة لمغادرة البلاد في غضون 90 يوماً إضافية» مؤكداً، أن بيان اللجنة الأخير شدد على ضرورة

أعلنت الأمم المتحدة يوم السبت أن ملتقى الحوار السياسي الليبي سينعقد في جنيف من 1 إلى 5 شباط، يجري خلاله التصويت على المرشحين لرئاسة المجلس الرئاسي ورئاسة الحكومة، مما يعني التوصل إلى الخطوة العملية الأولى بتشكيل الحكومة الانتقالية الموحدة لليبيا.



وزير التجارة والصناعة الروسي دينيس مانتروف قبل لقائه مع لافروف في موسكو، جرى به الاتفاق على إعادة تفعيل اتفاقيات مبرمة من 2008 في مجال الكهرباء والطاقة والصحة والبنية التحتية بين البلدين، بالإضافة إلى إمكانات تعزيز التبادل التجاري والصناعي. فلاشاً: لأول مرة منذ العدوان الغربي المدمر على ليبيا الذي حل ذكراه السنوية العاشرة هذا العام ظهرت لدى الليبيين فرصة حقيقية لتحقيق السلام

الأزمة الليبية بطرق سياسية ودبلوماسية. ونود الإشارة إلى أنه لأول مرة منذ العدوان الغربي المدمر على ليبيا، الذي حل ذكراه السنوية العاشرة هذا العام، ظهرت لدى الليبيين فرصة حقيقية لتحقيق السلام. وقد تظل الأسبوع الماضي عدد من الاجتماعات الروسية مع شخصيات سياسية ليبية لبحث العملية السياسية والدفع بها ومنها لما بعد التسوية، حيث كان إحداها لقاء بين أحمد معيتيق

خروجهم فوراً. وفي 23 من الشهر الجاري دعت اللجنة العسكرية- في بيان لها- الدول المشاركة في مؤتمر برلين إلى تنفيذ ما تعهدت به من التزامات، والتي تشمل إخراج القوات الأجنبية وترحيل المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم.

مطلب أمريكي «محق» في مجلس الأمن!

خلال اجتماع لمجلس الأمن حول ليبيا يوم الخميس، طالب القائم بأعمال مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ريتشارد ميلز، روسيا وتركيا والإمارات بإنهاء «التدخلات العسكرية» في ليبيا، متأسياً أن بلاده، وبتدخلها العسكري السافر، هي من دمرت الدولة الليبية ودفعتها نحو أزمة عنيفة جداً استمرت عشر سنوات حتى الآن، وقد قال مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا خلال الاجتماع، بأن «روسيا تدعو دائماً لتسوية

الصورة عالمياً



• صرّح الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش بأن العالم من جراء تداعيات وباء فيروس كورونا، دخل في أسوأ أزمة اقتصادية خلال المئة عام الماضية.



• وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تمديد معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة، المعروفة بمعاهدة «ستارت 3» المبرمة بين البلدين في نيسان 2010.



• قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية اليابانية، الثلاثاء 26 كانون الثاني: إن اليابان لا تعتقد أن الصين ارتكبت «إبادة جماعية» في منطقة شينجيانغ الويغورية ذاتية الحكم.



• ذكر مسؤولون أمريكيون، يوم الأربعاء 27 كانون الثاني: أن إدارة الرئيس جو بايدن، قررت تجميد بعض مبيعات الأسلحة الأمريكية بشكل مؤقت للسعودية والإمارات.



• أعلنت الصين عن بدء تشغيل أول وحدة طاقة نووية تستخدم مفاعل «هواولونغ وان» المطور محلياً من الجيل الثالث، على أن توليد الكهرباء للبيع سيبدأ بعد سبعة أيام من التشغيل التجريبي.



• أعرب وزير الخارجية التركي مولود تشاوشوغلو، عن أمله بعودة واشنطن في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن، إلى الاتفاق النووي مع إيران.

ألمانيا بين الصعود الروسي والتخريب الأمريكي



صدر خلال الأسبوع الماضي تصريحان لافتان من مستشارين سابقين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا خلال يومين متتاليين، يندد بهما كل منهما بسلوك الدولة الأخرى، ويعبران حقيقةً عن الموقف والرؤية السياسية لكل من دولتيهما.

يزن بوظو

الأمريكي باهظ الثمن وأقل جودة من نظيره الروسي، وليس صديقاً للبيئة، وأوضح أن «الهجمات على روسيا لا تتوافق مع آراء الأغلبية في ألمانيا» داعياً الغرب بأن يرى في روسيا «الشريك الهام في الاقتصاد والسياسة، وليس الخصم اللدود».

انقسام داخل ألمانيا؟

إنّ هذين التصريحين يعبران بشكل مكثف وبمعنى إستراتيجي عن مواقف كل من الولايات المتحدة وألمانيا سواء فيما يخص علاقتهما ببعضهما البعض، أو مع الشرق من روسيا والصين، فالولايات المتحدة لم تترك فرصة إلا وضغطت خلالها نحو منع تنفيذ «السياسة الشمالية 2» إلا أنها لم تتجح أبعد من إعاقته وتباطؤ إتمامه جزئياً، ويعزى هذا الأمر بشكل أساسي إلى الموقف والسلوك الألماني الراضل لهذا الطرح والتدخل نفسه، وصولاً إلى ذروة الأمر خلال السنة الماضية، حيث رُجّح بألمانيا في صراع سياسي مباشر مع روسيا حول القضية المزعومة بتسميم المعارض الروسي الكسي نافالني واستقباله لديها، بمحاولة أمريكية لضرب العلاقات الألمانية- الروسية واستثماره بتعطيل «السياسة الشمالية 2» الذي يشكل أحد أساساتها.

لكن ما بات ملفتاً للنظر بشكل واضح، هي المؤشرات المتزايدة بوجود انقسام داخل الدولة الألمانية لم تتبين ملامحه وتفصيلاته بعد، لكن يمكن لأي متتبع أن يدرك الخطوط العامة والعريضة به التي تتمثل بالموقف من روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتمكن الأخيرة عبر داعميها الموجودين في ألمانيا على توريثها مرة تلو أخرى بصراع ما مع روسيا، بينما يحاول الطرف الآخر تأريخه، فتصريحات شرودر هنا مثلاً تعبر عن ذلك الطرف الراضل للهيمنة الأمريكية، بينما نجد على المقلب الآخر وزير الخارجية الألماني الحالي هايكو ماس لا يوفر فرصة بإطلاق تصريحات استفزازية بوجه موسكو، ومنها الأخيرة بتدخله في مجريات الأحداث داخل روسيا من تظاهرات داعمة لنافالني بعد عودته.

وبطبيعة الحال، فإن ألمانيا ليست استثناءً عن باقي دول العالم التي تمر بحالات مشابهة من انقسامات وصراعات داخلية تعبر بجوهرها عن عملية انتقال سياسي بين نموذجين دوليين نحو التكيف مع الجديد منها، بالانقسام وتاريخها وتاريخ التحريض الأمريكي لها، للحيلولة دون الوصول إلى توترات سياسية عميقة محلياً.

خسارة الولايات المتحدة

أما الجانب الأمريكي، فإن ما يهم من تصريحه السابق تحديداً هو إشارة أوبراين للمستشار الجديد ساليغان ورئيسه بايدن الذي يشير بالدفع نحو تصعيد وضغط أعلى على ألمانيا، فهي تشكل عملياً الوزن الاقتصادي الأكبر أوروبا بما يعنيه من وزن سياسي أيضاً. فاستمرار التباعد بين ألمانيا والولايات المتحدة يعني عملياً ابتعاد الأخيرة عن مجمل أوروبا، والصراع حول «السياسة الشمالية 2» إلى جانب كونه مسألة تجارية وربحية هامة بالنسبة لواشنطن، إلا أنه يعني بحال بدء العمل به تراجع النفوذ والوزن السياسي الأمريكي في مجمل أوروبا على حساب نقيضه الروسي، وهو ما يمثل ضربة كبرى لأمريكا.

يمكن القول، بأن العلاقات الألمانية- الأمريكية ستزداد سوءاً وتعقيداً خلال المراحل القادمة بمقابل تقدم في الألمانية- الروسية منها، لكن ما يمثل تحدياً حقيقياً، وتهديداً على برلين أيضاً، هو مدى قدرتها على حل التناقضات الداخلية المحتملة بالانقسام وتاريخها وتاريخ التحريض الأمريكي لها، للحيلولة دون الوصول إلى توترات سياسية عميقة محلياً.

الحرب على الصين ضرورة



يُعد تعزيز الاقتصاد المحلي من أولويات الصين السعي إلى إنشاء قاعدة دعم دولية، فقد كان عليها أن تكسر الحصار الإمبريالي المحكم عليها، وتستمر في طريقها لبناء الاشتراكية. كانت مبادرة الحزام والطريق التي أعلن عنها شي جينغ بينغ لأول مرة في 2013 هي رأس الحربة في الجهود لإنشاء روابط سياسية وتجارية على طول أوراسيا تنطلق من بكين وتعود إليها.

■ إزالته نواك

عقوبات حادة من الولايات المتحدة. النقطة المحورية الأخرى في الحزام والطريق في وسط آسيا، هي: باكستان. فهناك مشاريع «الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني» CPEC، وأهمها ميناء غوادر الذي وضع في الخدمة في 2016. يشكل الميناء الذي سيعمل لتوريد وتصدير البضاعة عبر أطراف شبكة الحزام والطريق عنصراً حاسماً في تنويع مسارات الشحن من الصين، الأمر الذي يجعله عنصراً آخر في إنهاء الحصار الأمريكي المحتمل على الصين.

رغم أن موضوع العلاقات الصينية-الباكستانية يحتاج مقالات طويلة للإحاطة بتفاصيل هكذا تحول، إلا أنه كفيلاً بتسجيل نقطة انتصار جيو-سياسي هامة للصين. لننتذكر «عملية الإعصار» - التي قادت فيها الولايات المتحدة دعم المجاهدين ضد الاتحاد السوفييتي - ما كانت لتنجز لولا التعاون الشامل لوكالة المخابرات الباكستانية ISI.

ربما هذا بحد ذاته مما يثير حفيظة وقلق الولايات المتحدة، أن أقرب حلفائها راغبون في الاشتراك بمشاريع الحزام والطريق. في آذار 2019 وقعت إيطاليا عدداً من الاتفاقات مع الصين كجزء من الحزام والطريق. وقامت وسائل الإعلام الغربية على الفور، وخاصة الأمريكية، بالإعلان بأن هذه التحركات «لن تقيد إيطاليا بل ستفاهم التوترات بينها وبين جيرانها وحسب». كان رد الفعل سلبياً بشكل كبير في وسائل الإعلام الأمريكية والقضايا السياسية والإعلامية الأمريكية والأوروبية. «وذلك كله قبل توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع الصين».

حاولت الولايات المتحدة بكل طاقتها تشويه مبادرة الحزام والطريق، حيث جادل معلقوها بأنها تضع البلدان في «مصيدة ديون». لكن الأدلة التي ظهرت لم تؤيد ادعاءات مصيدة الديون، بل وناهضها الباحثون البرجوازيون أنفسهم. إلغاء الديون الصينية موثق بشكل ممتاز، وذلك يشمل الإلغاءات المتكررة لديون إفريقيا، والإلغاء الكبير لديون كوبا. بات من الاعتيادي قيام الصين بإعادة التفاوض بشأن الاقتتان ضمن شروط مواتية للمقرضين.

الخوف والتخريب كرد

الهلع الأمريكي من صعود الصين كقوة إقليمية وعالمية، وتحديدًا بوصفها قوة يقودها الحزب الشيوعي، يعيدنا إلى بروجيكتي. ليس فقط كون الصين قوة منافسة في أوراسيا «وهو الأمر الذي يرى الأمريكيون وجوب منعه»، بل أيضاً كون هذه القوة الصاعدة لديها نظام يبدو منيعاً أمام الأزمات الاقتصادية والدمار السياسي. إنه نظام يتوسع متطعياً أحد أكبر المشاريع الجيو-سياسية الطموحة في تاريخ البشرية. كيف سترد الولايات المتحدة على ذلك؟

يصعب وضع نقطة بدء واضحة للسلوك العدواني الأمريكي تجاه الصين. ففي الوقت الذي بدأ فيه برنامج «الاستدارة نحو آسيا» في 2012 بنقل قطع الشطرنج تجاه الصين بشكل صريح، لم تكن الولايات المتحدة والصين حلفاء أو أصدقاء في أي يوم من الأيام. فإن أردنا إغفال التاريخ الاستعماري القمعي للصين قبل تأسيس جمهورية الصين

مبادرة الحزام والطريق هي أهم جهد اقتصادي-جغرافي في التاريخ، حيث تبلغ قيمة مشاريعها الممتدة على عقود ما بين 4 إلى 8 تريليونات دولار، وتؤثر في حياة 70% من البشرية، مع أهداف لتنمية القوى المنتجة على طول أوراسيا والعالم، وتقويض الهيمنة الأمريكية على هذه الأماكن. لسنا نبالغ في مدى أهمية هذه الجهود، فكما حذر هنري كسنجر: «مبادرة الحزام والطريق الصينية، في سعيها لوصل الصين بوسط آسيا وأوروبا في نهاية المطاف، سيكون لها تأثير عملي في تحويل مركز ثقل العالم من الأطلسي إلى الهادئ».

الحزام والطريق: الخطر الأكبر

من المخطط أن تصل المبادرة آسيا والعالم من خلال الموانئ والجسور وسكك الحديد والطاقة النظيفة والتجارة. وأن تساعد الدول التي تم استغلالها تاريخياً بإفراط لملاء فجوات التنمية وتقليص أو حتى إزالة اعتمادهم على الدولار الأمريكي، وبالتالي - وهو الأكثر أهمية - أنها ستقلص بشكل كبير فاعلية الأداة الإمبريالية المفضلة: العقوبات الاقتصادية. كلما كانت هذه الدول قادرة على الوقوف على قدميها اقتصادياً والوصول إلى جيرانها والصين كشركاء تجاريين، نقصت قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها السياسية عليها عبر وسائل الإكراه الاقتصادي.

هناك الكثير من العناصر ضمن هذه الخطة، لكنّها تشمل بشكل رئيس كلاً من البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية في البلدان الأخرى، وإنشاء المؤسسات الدولية غير الأمريكية. التأثير للسخرية أن الإرث السلبي تاريخياً للمؤسسات المهيم عليها أمريكياً، مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المتزامن مع العدوانية الأمريكية ضد البلدان التي لا ترتع لهم، شجّع دولاً كثيرة على الاشتراك في المشاريع الصينية، بل وحتى تلك التي لم يكن من المحتمل قيامها بذلك.

أحد الأمثلة الهامة على هذا: بنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية «AIIB»، وهو بديل عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومركزه بكين. كانت روسيا إحدى أوائل الدول التي انضمت بشكل كلي له في 2015، في الفترة التي كانت فيه العلاقات الروسية-الأمريكية في مستوى شديد السوء. حتى أن «AIIB» يضم الكثير من البلدان الأوروبية وكندا وغيرهم من الحلفاء الأمريكيين، مثل: الهند والسعودية وأستراليا. عضوية البنك هي في جوهرها خريطة لأوراسيا، بالإضافة إلى العديد من الأعضاء من خارج المنطقة.

تحركت الصين بكثافة في الأعوام الأخيرة لتوقيع اتفاقيات مع بلدان، مثل: باكستان وإيران من أجل مشاريع الحزام والطريق. المدى الذي يصل بين الصين وهذه البلدان واضح في عمق وسعة المشاريع. ومشاريع الحزام والطريق لن تتوقف في إيران، بل ستمتد على طول أوروبا. ومن اللافت بأن جميع هذه المشاريع مع إيران سارية وقيد الإنشاء في ذات الوقت الذي تواجه فيه

التدريبات لأول مرة عند ساحل أوكيناوا بدلاً من المحيط الهندي، كان يحمل رسالة واضحة عن توجهات التحالف. ورغم التراجع المستمر في ولاء الدول لهذا الحلف، فقد شهدت الفترة بين 2017 و2019 زيادة ملحوظة في لقاءات الرباعي.

العمليات الاستخباراتية التجسسية-التخريبية: كشفت الصين في 2012 عن شبكة للمخابرات الأمريكية المركزية وقامت بتفكيكها. ووفقاً للتقارير الإعلامية وأبرزها تقرير النيويورك تايمز، فقد صرحت المخابرات المركزية بأنها: «تعتبر التجسس على الصين من أولوياتها. ويقدر بأن الكشف الصيني قد أعاق عمليات المخابرات المركزية في الصين لأعوام قادمة». يمكننا فهم هذا الأمر ضمن سياق تزايد الحرب المخابراتية بين البلدين بما يتوافق مع عمليات القرصنة الكبرى للبيانات الصينية. ففي آذار 2020، وأثناء الانشغال بالجئون المصاحب لانتشار كوفيد-19، كشفت مؤسسة كيهاو-360 الأمنية الصينية بأنها كشفت عمليات قرصنة كثيفة للمخابرات المركزية الأمريكية ضد الصين منذ 2008 على الأقل. تمكنت المؤسسة من كشف أدوات قرصنة «Vault7» وحددت هجمات استخباراتية أمريكية على شركات النفط والملاحة والإنترنت ومراكز علمية ووكالات حكومية.

اليد الأمريكية في مظاهرات هونغ كونغ: منذ انطلاق احتجاجات «احتلوا الوسط» عام 2014، وعودتها للانفجار بشكل شديد العنف في 2019، وثقت وسائل الإعلام العالمية تورط الولايات المتحدة في دعم انفصالي هونغ كونغ. كمثال: منذ عام 2014 والتقارير تشير إلى النشاط المكثف للويزا غريف، رئيسة المنظمة سيئة السمعة للويزا مركزها في واشنطن «الصندوق الوطني للديمقراطية NED»، في هونغ كونغ ولقاءاتها المتكررة مع المتظاهرين، ولهذا لا يبدو مفاجئاً ترقيتها اليوم وانتقالها للعمل في مكان آخر كرئيسة «لمشروع حقوق الإنسان الأوغوريين» في شينغيانغ.

التخريب في شينغيانغ: بدأت منذ 2018 حملة من منظمات «حقوق الإنسان» الأمريكية

الشعبية، وأردنا أن نمر بسرعة على الحقبة ما قبل «المساومة»، يمكننا فهم السلوك الأمريكي عبر المذكرة المرسلة من وزير الدفاع مكنمارا إلى الرئيس جونسون في 1965: «هناك ثلاث جبهات لجهود طويلة الأمد لاحتواء الصين: أ) جبهة كوريا-اليابان. ب) جبهة الهند-باكستان. ت) جبهة جنوب-شرق آسيا... العمل على هذه الجبهات سيمنع الصين من تحقيق أهدافها حتى يتلاشى حماسها».

يمكن إجمال الإستراتيجية الأمريكية ضد الصين اليوم بأنها تقوم على ثلاث ركائز: الاحتواء: تقوم الولايات المتحدة بنشاط ببناء تحالفات «الهند واليابان وأستراليا» وتتدخل عسكرياً وسياسياً في البلدان القريبة من أجل الضغط على خاصرة الصين الجيوسياسية.

البلقنة: من خلال التخريب العلني والسري المحتمل، سعت الولايات المتحدة إلى دعم الحركات الانفصالية في الصين، لا سيما في هونغ كونغ وشينغيانغ والتبت. شينغيانغ تحديداً لها دور مهم في الإستراتيجية الأمريكية تبعاً لدورها المركزي في مبادرة الحزام والطريق.

التخريب الاقتصادي: من خلال تقييد الاستثمار الصيني في الولايات المتحدة، واستهداف شركات صينية ضمن سياق الحرب التجارية، والجهود الجارية لوقف الصعود السريع للاقتصاد الصيني الذي يسير على الطريق الصحيح لتجاوز الولايات المتحدة على جبهات عديدة.

محاور الحرب الهجينة

يمكننا إلقاء نظرة سريعة على بعض أبرز ركائز الحرب الهجينة الأمريكية: بين 2007 والوقت الحالي: التحالف «الرباعي»: شكلت اليابان تحالفاً مع أستراليا والهند والولايات المتحدة بهدف ضمني احتواء التأثير الجيو-سياسي الصيني. ورغم إنكار أطراف التحالف استهداف الصين، فتوسيع تدريبات مالابار العسكرية التي كانت ثنائية أمريكية-هندية منذ 1992 لتضم اليابان وأستراليا وسنغافورة، وإجراء

من المخطط

ان تصل المبادرة

آسيا والعالم من

خلال الموانئ

والجسور وسكك

الحديد والطاقة

النظيفة والتجارة

وان تساعد الدول

التي تم استغلالها

تاريخياً بإفراط لملء

فجوات التنمية

للإمبريالية «2: كش ملك»

مزاعم مصممة لتدمير النظام الاشتراكي الصيني عبر الضغط المكثف عليه في الحرب التجارية.

لعبت الحرب التجارية الأمريكية دور المعبر الرمزي عن توافق النخب الأمريكية فيما يخص العدائية ضد الصين. فالديمقراطيون لم يفعلوا أي شيء لمعارضة حرب ترامب التجارية، بل قاموا عوضاً عن ذلك بالتأكيد على وجوب تشكيل «تحالف» لمساءلة الصين عن ممارساتها غير العادلة. يمكننا الرجوع إلى تصريح جو بايدن عن صفقة المرحلة الأولى: «لن نقوم في واقع الحال بحل القضية الرئيسية القابعة في جوهر الخلاف، ويشمل ذلك الإعانات الصناعية، ودعم المؤسسات المملوكة للدولة، والسرقة الإلكترونية، وغيرها من الممارسات الضارة في التجارة والتكنولوجيا». النخب الأمريكية مختلفة في الكثير من الأشياء، لكن وضع الصين المهدد للإمبريالية ليس أحدها.

الصين هي المستقبل

يبدو واضحاً، أن الولايات المتحدة تشعر بشكل متزايد بالتهديد بسبب صعود الصين، والدرب الوحيد أمامها لإبطاء هذا الصعود هو استخدام تكتيكات الحرب الباردة التي استخدمتها ضد الاتحاد السوفيتي، هناك صحفيون ومعلقون وإعلاميون اليوم كامل مهنتهم مبنية على أساس إظهار الصين بأسوأ صورة ممكنة. يشار إلى هؤلاء عادة باسم «مراقبي الصين»، وبعضهم أعضاء بارزون في مراكز الأبحاث الأمريكية الشهيرة. من الواضح بأن «المساومة» بين رأس المال الأمريكي والصين قد باتت قريبة من نهايتها، ولا توجد مؤشرات على أن أي شيء سينحل بين البلدين عما قريب.

على اليسار أن يتعلم من التجربة الصينية بغض النظر عن أي موقف مسبق، فهي الدولة الوحيدة التي تمكنت، منذ الاتحاد السوفيتي، من تحدي الهيمنة الأمريكية بشكل جدي. الصين هي المستقبل، وكلما استوعبنا ذلك تمكنا من التفاعل معها ومع تجربة ثورتها وحكومتها لتتعلم ونستفيد منها.

ربما إلقاء نظرة على بيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية حتى عام 2019 ستعطينا لمحة عن معجزة النمو التي نتحدث عنها:

■ بتصرف عن: The War On China



قدرة الصين على فرض ادعاءاتها السياسية في بحر الصين الجنوبي، ولهذا تأتي سفن البحرية الأمريكية من الساحل الغربي الأمريكي وقواعد المحيط الهادئ لتعبر بحر الصين الجنوبي وصولاً إلى المحيط الهندي والخليج العربي. كادت المواقف العدوانية للولايات المتحدة في شرق آسيا أن تؤدي أكثر من مرة لصدامات عسكرية.

الحرب التجارية: قد تكون هذه الحرب التي أشعلها ترامب في 2018 هي أكثر الدلالات وضوحاً على سقوط «المساومة» بين رأس المال الأمريكي والصين. للمرة الأولى منذ بدء الإصلاح الاقتصادي الصيني تتحرك الولايات المتحدة بشكل علني للتصرف بمزاعمها عن أنظمة الصين «غير العادلة». من المهم أن نعلم بأن ما تشتكي منه الولايات المتحدة هو في الحقيقة النظام الاشتراكي الصيني، فجميع الشكاوى التي قدمتها تستهدف الآليات الصينية المستخدمة لتقوية وتعزيز القطاع العام فيها. مهاجمة نقل الملكية الفكرية والمعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة إلخ... جميعها

التي تريد ضرب مشاريع الحزام والطريق. فالمنطقة هي صلة الوصل بين الصين وبقية وسط وشرق وغرب آسيا، فمنها ينطلق شحن البضائع عبر خط سكك الحديد الذي ينطلق بشكل مباشر من أوروبا في شنغهاي ويصل حتى طهران، ماراً «بمثلث السيطرة» عبر وسط وغربي آسيا. يصل هذا الخط كازخستان وقرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان، ويقلص وقت الشحن الذي تحتاجه البضائع في البحر من 50 يوماً إلى 15 يوماً في البر. ومن المثير للانتباه أن الشركات الرئيسية في إنشاء هذه الأعمال هي شركات مملوكة للدولة، مثل: «شركة إنشاء السكك الحديدية الصينية CRCC» و «شركة صناعة الآليات الوطنية الصينية»، الأمر الذي يجعل من الأمريكيين يشنطون غيضاً. غارات البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي: الخلافات داخل بحر الصين الجنوبي مسألة قديمة جداً، لكن منذ 2009 أقحمت الولايات المتحدة نفسها لتقف إلى جانب جميع من يناهض الصين. للولايات المتحدة مصلحة واضحة في ضمان عدم

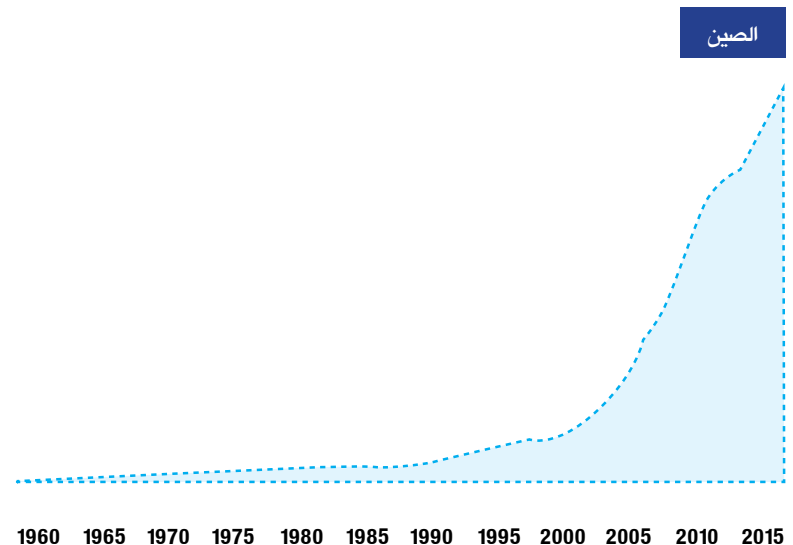
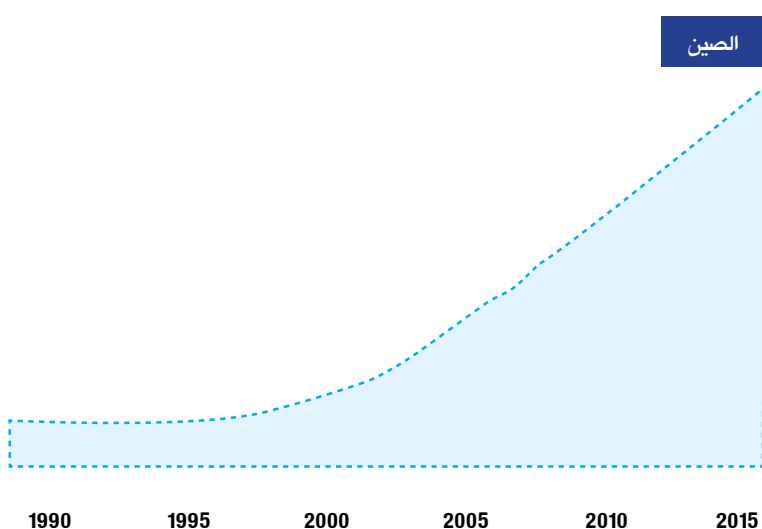
والسياسيين والإعلاميين تستهدف إقليم شينغيانغ. بدأت العملية بإعلان من هيكل ممول من NED يدعى «مؤتمر أوغور العالم» بأن الصين تضع المسلمين في «معسكرات اعتقال». نشرت الصين ما يكفي لدحض هذه الاتهامات وتبيان برنامجها لتأهيل متطرفي الإقليم بوضعهم في مراكز تأهيل بدلاً من سجنهم. وقد أثبتت هذه المراكز نجاحها الفائق في التقليل من التطرف والفقر، ومساهمتها في تنمية المنطقة ورفعها بالكوار اللازمة.

لكن ما تسهو وسائل الإعلام الأمريكية عن ذكره في تقاريرها- وهو ما دفع الصين لابتكار وسائل جديدة للتعامل مع الأمر- أن إقليم شينغيانغ كان هدفاً لعدد هائل من الهجمات الإرهابية من قبل «حزب التركمان الإسلامي» المرتبط بالقاعدة منذ التسعينات، وأن التدخل الصيني بالحلل المبتكرة منذ 2017 قد أدى إلى وقف كلي لهذه الهجمات. الحكومة الأمريكية ضالعة بدعم المنظمات الإرهابية في الإقليم بسبب بسيط: الموقع الهام جداً للمنطقة بالنسبة للإمبريالية،

على اليسار أن يتعلم من التجربة الصينية بغض النظر عن أي موقف مسبق فهي الدولة الوحيدة التي تمكنت منذ الاتحاد السوفيتي من تحدي الهيمنة الأمريكية بشكل جدي

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي «بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي» - China

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية «بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011» - China



مدرسة الممارسة.. وسؤال «من يربي المربي»؟



يحدّد مدى ما بلغه المجتمع من تطور. وهنا يمكن أن نضيف، أنّ الموقف من المرأة في أية حركة ثورية يحدّد مدى تطور هذه الحركة نفسها. هذا الموقف من المرأة ضروري اليوم بعد أن تلوّث الواقع بالأرضية الليبرالية التي هي الطرف النقيض من الموقف «المحافظ». فالموقف الليبرالي أدى ليس فقط إلى تسليع العلاقات الفردية، بل أدى إلى ضرب المرجعية القيمية نفسها، وجعل العلاقات خاضعة لموقف العرض والطلب، واللاهث خلف إشباع الحاجات السهل ضمن وجود مغترب.

وجود هذه الأحافير التربوية نفسها وعند الرموز الثوريين أنفسهم، يعبر عن أنّ وجود مستوى تربوي ما لا يعني أنه سينعكس بسهولة في ممارسة المجتمع. بل على المجتمع ككل أن يعبر في ممارسة تاريخية هي التي ترسي ما ستقوم بتربيته وتعليمه بشكل جديد. تلفظ القديم وتغرض من خلال ضرورة إنجاح الحركة نفسها تبنيّ الجديد من القيم والمعايير والسلوكيات.

الموقع-الممارسة في مواجهة الموقع التربوي المدرسي

في الخلاصة، إنّ ولادة الجديد تمرّ بالضرورة عبر المستوى السياسي الذي قد تبلغه الحركة التغييرية. فعائق تطور الحركة هو بالأساس عائق سياسي. ومن هنا نقول: إن المدى الذي قد تبلغه الحركة التغييرية هو المدى الذي سيحدد المنصة التي سيقف عليها المجتمع ككل. والعكس صحيح، أي: إنّ إعاقة تقدم الحركة إنّ كان بسبب ذاتي أو موضوعي، يعني أنّ القديم سيعاد إنتاجه ولو بأشكال مشوّهة.

الموقف من الآخر، وضمناً العلاقات العاطفية.. وهذه كلها بالنهاية هي مستويات قيمية، تربوية، سلوكية. ولكن حاجة تطوير هذا الموقف تجاه هذه القضايا ينبع من تطور الممارسة ومدى جذريتها والمدى الذي وصلته قدرتها على قلب العلاقات. فالحركة التغييرية نفسها إنّ لم تتطور إلى مستوى متقدم، فقد لا تنطرح كل القضايا القيمية والثقافية الجديدة على البشر الذين هم جزء من هذه الحركة. وهذا ما قصده أعلاه بأن التطور لا يتمّ بشكل متجانس، بل متفاوت.

لذلك، عبر الممارسة وحدها تولد القيم الجديدة التي هي تعبير عن موقع جديد تجاه الظواهر. ولهذا مثلاً، لا نزال نرى أفراداً حاملين لقيم «قديمة» وسلوكيات «قديمة» على الرغم من تبنيهم لموقع سياسي «جديد».

الجديد حاضراً في أحافير الحركة
إنّ مراجعة لكتابات الثوريين في المراحل الثورية التي وصلت مستويات القطع التاريخي، أي: التي وصلت في مدى تطورها إلى اتخاذ مواقف جذرية من مختلف ظواهر المجتمع القديم، تظهر أنّ هناك جديداً تربوياً حاضراً في كتاباتهم، ولكنه لم يعبر إلى الحركة ككل، بل بقي كالتعاليم مكتوبة، وهذا مرتبط بما قلناه سابقاً عن أن الحركة نفسها لم تتطور إلى مدى احتاجت فيه إلى أن تعكس تلك المعايير في ممارستها، لأنها كانت بالأساس حاضرة في رؤوس المنظرين الذين وضعوها. وتحديداً تلك الظواهر المرتبطة بقضايا اجتماعية إشكالية، منها موقع المرأة، والعائلة، والسلوك الفردي اليومي. فموقع المرأة أو حتى الموقف منها،

بالمجتمع الجديد. ولكن هذا المنتج، أولاً، لا يجد طريقه إلى منصات التربية نفسها وإلى وعي المربين، ولكن، وهذا هو الأهم، إنّ هؤلاء المربين، حتى وإن حملوا محمولاً ثقافياً نقيضاً للسائد، ولكن ليست المسألة هي فقط كلامية وقيمية. إنها قضية بنية شخصية ووعي. فحتى حاملون للطروحات النقيضة، يعيشون هم أنفسهم واقعاً متناقضاً في الغالب. وهذا ليس غريباً على الماركسية وطروحاتها.

فالتطور الاجتماعي لا يحصل بشكل متجانس. فإذا وعى الفرد الوجود الاستغلالي وواقع الطبقي المباشر، فليس سهلاً على مجال البنية الشخصية والاعتراّب المعنوي والنفسي أن يكون بالمستوى ذاته من الوعي. إذاً، وهذا هو الغالب، أنّ يكون الفرد حاملاً موقفاً متناقضاً، ثورياً من جهة، له علاقة بجانب من الواقع، ومحافظاً في جانب آخر، يتعلق بجانب آخر من الواقع.

كيف تنكسر الحلقة؟

حسب الماركسية، إنّ ولادة الجديد لا تتمّ في حقل الوعي، بل في حقل الممارسة. وهنا أيضاً، لن تولد الثقافة الجديدة، وقيمها ومعاييرها، إلا في حقل الممارسة. ومن هنا مقولة ماركس: من يربي هو نفسه عليه أن يخضع للتربية. أي: عبر الممارسة نفسها المتوجهة للتغيير، وفقط عبرها، تتطور السلوكيات الجديدة تجاه ظواهر الحياة. وهذا مرتبط بقانونية موضوعية أساسية، هي: إنّ نجاح الحركة التغييرية يقتضي في مختلف مراحلها موقفاً جديداً من ظواهر الحياة السابقة، إنّ كان في العائلة أو الموقف من الطبيعة أو الموقف من الذات، أو

درجت منذ سنوات موضحة أخرى تضاف إلى باقي صراعات عصر الجنون الرأسمالي، تتعلّق بالتربية «الحديثة» ودفاتر شروطها، والتي هي حسب الزعم السائد تشكّل منشأ المجتمع الجديد. وإلى جانبها نبتت عشرات القطاعات العلمية والوظيفية والدعائية لترافق هذه الصرعة «النهضوية» وتدعم تنفيذها. ويجري كل يوم إخضاع الملايين لهذا الوهم التصيلي؛ أنّ مدخل التغيير الأساس يكمن في عملية التربية، ويقولون: «لكي نغير المجتمع علينا أن نغير التربية»!

د. محمد المومش

عن تربية المربي

فات هذا الخط أنّ من يقوم بفعل التربية على أسس جديدة، عليه هو نفسه أن يخضع لتربية جديدة لا يمكن أن تحصل إلا عبر التجربة الجديدة في المجتمع الجديد وعلاقاته الجديدة، على حد تعبير ماركس.

والتناقض الذي يقع فيه هذا الخط هو أنّ مرجعية المضمون التربوي اليوم، الذي يدعو الخط التربوي إلى اعتمادها في إجراء النقلة المطلوبة، هذه المرجعية لا يمكن أن تكون إلا المعايير والقيم والاتجاهات والثقافة السائدة. وهذه المرجعية نفسها هي نتاج هذا المجتمع المطلوب تغييره بالذات. هكذا تغلق الدائرة على نفسها. فكيف يمكن للجديد أن يولد اعتماداً على أرضية القديم عبر استخدام منتجات القديم الثقافية نفسها؟!

حسناً، ولكن قد يقول قائل: ولكن المنتج الثقافي ليس بكامله ينتمي للسائد! هذا صحيح. هناك المنتج الثقافي والمعياري المنتمي إلى النقيض القائل

تاريخ الهند على ظهور الخيل!

في واحد من الكتب التراثية الفريدة حول التاريخ، تسرد ياشاسويني شاندرنا تاريخ الهند من على ظهور الخيل.

■ قاسيون

حيث تأخذنا مؤرخة الفن عبر تاريخ الهند، وتصف الحيوانات والرجال والنساء الذين ركبوها، وعرسانهم، وسروجهم، وحتى المقابر الكبرى لتجار الخيول الذين تحولوا إلى سلاطين.

تركت شاندرنا صورة أكثر ثراء في الأذهان عن هذه البلدان. تُظهر وصفها الحساس والثاقب. وإذا كان الحصان وسيلة لحكام الهند لإظهار القوة والتميز، فقد كان الحصان بالنسبة لشاندرنا وسيلة لإعادة سرد قصة التاريخ الهندي.

فالحصان موطنه ليس في الهند، كما أنه ليس من السهل على هذا الحيوان أن يزدهر في المناخ السائد، الحار والرطب ويخضع للرياح الموسمية الغزيرة. لهذا السبب حسب شاندرنا، كان الحصان دائماً يستورد بثمن مرتفع

وفي خدمة أمراء الحرب المحليين. كمثال على ذلك، تصف شاندرنا الجهود التي بذلها الحكام المغول لتأمين خيول رائعة من أفغانستان وآسيا الوسطى. كما استورد السلاطين في الجنوب، الخيول من شبه الجزيرة العربية وفارس، وهو تقليد استمر حتى القرن العشرين.

كان الحصان، في الوقت نفسه، أحد عناصر الاضطراب في التسلسل الهرمي المقدس للملكية الهندية. فالفيل هو الرمز الحصري للمهراجا. أنا وأنت



الحرب. وتستكشف شاندرنا الحدود المرنة بين كل هذه المهن الأوساط، وكيف يتكرر صداها في القصص الشعبية والأغاني وأساطير الآلهة المحلية.

وكان الهنود يهتمون بسلالات الخيول، مثل: الأحصنة المنحدرة من البلاد العربية والفارسية والتركية، وظهرت أنواع هندية للخيول أيضاً استطاعت التغلب على المحتلين الإنكليز في ألعاب الفروسية، كما استطاعت التأقلم مع البيئة القاسية في جبال الهيمالايا.

قادرون على امتلاك حصان، لكن أفراد العائلة المالكة فقط هم من يمكنهم تحمل تكلفة تربية الأفيال. وتتشدد شاندرنا على أن توافر الخيول للشعوب الهامشية، البدوية في كثير من الأحيان، سمح لهم بالارتقاء في التسلسل الهرمي الاجتماعي. حيث تمكنت بعض المجموعات من حشد سلاح الفرسان الأقوياء في أزمنة مختلفة.

بقيت الشعوب البدوية في الهند قريبة من تجارة الخيول، وكذلك قطاع الطرق والموسيقيين والقوافل على طريق

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



زار الوأواء الدمشقي أحد أفران دمشق نهاية عام 1989، وعندما شاهد شكل الخبز المزري وسد أنفه من الروائح الموجودة في المخبز، كتب الأبيات التالية ينعي فيها الرغيف السوري بعنوان «الرغيف مرحوماً». نقلاً عن جريدة قاسيون، العدد 119، تشرين الأول 1989.



خطة الترجمة 2021

أعلنت الهيئة العامة السورية للكتاب ضمن مشروعها الوطني للترجمة لعام 2021 ترجمة نحو 67 كتاباً من لغات مختلفة، تغطي مجالات المعرفة الأدبية والفكرية والعلمية والفنية. ووفقاً لبيان وزعته الهيئة ضمن مؤتمر صحفي، فإن خطة العام الحالي متنوعة، وتشمل الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والصحة العامة، وستترجم بعض الكتب من لغات وسيطة وهي اليابانية والصينية والكورية. كما تتضمن خطة العام الحالي ترجمة كتب مباشرة من اللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية والألمانية والفارسية والتركية والأرمنية والتشيكية.



بيانات الأرض

جمعت الصين حوالي 100 بيتابايت «نحو 100 مليون جيجابايت» من بيانات رصد الأرض، حسبما ذكر معهد أبحاث معلومات الفضاء التابع للأكاديمية الصينية للعلوم. وتم استخدام موارد البيانات المجمعة المذكورة للاستخدام المجاني والتجاري لخدمة أكثر من 300 ألف مستخدم، وفقاً لتقرير حديث حول تطوير موارد بيانات رصد الأرض في الصين. وأنشأت الصين نظام خدمة للمستخدمين العالميين. وعلى مدى العقود الماضية، أرسلت الصين أكثر من 60 قمراً صناعياً لرصد الأرض، وحققت تقدماً كبيراً في التقنيات ذات الصلة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/01/31» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الإلقاء الشعري: بدلة على مقاس الكلام



ميزة أخرى، فالشاعر قادرٌ أحياناً على استعارة حناجر الآخرين لقول كلماته. أن يكلم الشاعر نفسه يتم نقاش خصوصيات الإلقاء والبصمة المتفردة للشعراء الجدد، على اعتبار أنه لا حاجة للخوض في البديهيّات كصحة الإعراب والتنوين، وتجنب ضعف الصوت ورجفانه. لكن الواقع ليس كذلك، فكثير من الشعراء الجدد لم يتقنوا أولى دروسهم، فإراهم المرء ينصبون المجرور ويرفعون المنصوب وبيتلعون أواخر الحروف أو يلوكونها. والمشكلة أن أخطاءهم تلك تبدو أشد فداحة وهي تقال ملء الصوت، بحيث تخدش الأذان وتبني جداراً بين المستمع وبينهم. فالشاعر قبل أن يقرأ شعره على الآخرين يجب أن يكلم نفسه ويألف صوته ويفكر فيما يقوله وكيف يريد قوله. على الشاعر أن يجد صوته أولاً قبل أن يستخدمه. قبل الازدحام الذي يعيشه العالم اليوم أحياناً ما ينسى فن الإلقاء، بحيث يبدو وسيطاً بائداً من زمن سحيق، كان فيه الناس يحتاجون للصراخ ورفع أصواتهم كي يسمع العالم ما يريدون قوله. أما اليوم فيكفي نشر مئات الدواوين الشعرية الورقية، أو رفع بوست على الفيسبوك يتضمن قصيدة جديدة. لكن الحقيقة أن العالم اليوم محتاجٌ لسماع الشعر بذات الطريقة التي يحتاج فيها قراءته. الناس تتوق إلى أن ينسكب الإيقاع الشعري في أذانها دون جهد، وأن يورطها ذلك بالانتباه إلى ما يُقال، وإصغاء السمع للنظام الذي يخلقه صوت الكلمات حينما تصطف وراء بعضها البعض.

الإلقاء: إن قوام الإلقاء الجيد نطق الكلام من دون أخطاء وبشكل سليم، هذا إلى جانب المقدرة على التعبير الانفعالي من خلال النص الشعري، ويقال أيضاً: إن الشاعر لا بد من أن يمتلك صوتاً قوياً ورخيماً، بالإضافة إلى الحضور الأدبي والجاذبية، يشار أيضاً إلى ضرورة الانتباه للإيقاع والنبر وعلامات الترقيم والتلوين في الصوت، بحيث لا يكون للصوت إيقاعٌ رتيبٌ واحد. لكن هذا الكلام يبدو أشبه بوصفة أو طريقة تحضير جامدة ومقتضبة، تخفي السر أو البصمة الخاصة، التي تجعل المرء قادراً على تقديم إلقاء مؤثر لا ينسى. يدرك من يكتب الشعر أو النثر، أن هناك فرقاً بين صوت المرء الداخلي حينما يعمل على كتابة نص، ويكرره في قرارة نفسه كي يستمع إلى إيقاعه، وبين الصوت الخارجي الذي يطلقه إلى العلن على مسمع الآخرين. محظوظون هم من يستطيعون توحيد أصواتهم الداخلية مع تلك الخارجية، بحيث يخرج صوتهم العالي تماماً كما أرادوه، ملتصقاً بالنص الذي أنجزوه. واحداً من أبرز الشعراء المصريين الذين كتبوا بالعامية المصرية، لكن قد لا يعرف الكثير من محبيه صوته الحقيقي أو يتذكرونه. فعلى سبيل المثال: يمكن سماع قصيدة الشهيرة «الحلزونة» بعشرات التسجيلات التي قدمها شبّان استطاعوا تحليل القصيدة، ومن ثم إلقاءها وإخراجها على الملا كما لو أنهم من قام بكتابتها، في حين غاب صوت مؤلفها الحقيقي. وتلك أيضاً

لنقارن على سبيل المثال بين الطريقة التي يلقي فيها شعراء العامية المصرية أشعارهم عبد الرحمن الصعيدية المحببة وهو يلفظ حرف الغين بدلاً من القاف

اللهجات كخصوصية ثقافية اقترنت الخصوصية الشعرية لبعض الشعراء العرب بتوظيفهم الظاهر للهجات المحلية، يبدو هذا بديناً في طريقة إلقاء الشاعر العراقي مظفر النواب أو الشاعر المصري أحمد فؤاد نجم. لكن اللهجة الظاهرة وحدها ليست كافية لخلق الخصوصية. مع ذلك نرى هذا التوجّه في الاتكاء على اللهجة، موجوداً عند الكثير من الشعراء الجدد اليوم، ويظنون بأن ذلك أمرٌ كافٍ لتمييز قصائدهم عن غيرها. لكن نتائج هؤلاء تخرج دون تحليل حقيقي للغة المحكية الدارجة من حيث مقدراتها وبنيتها وطبيعتها الصوتية. الإلقاء كما يبدو فن التفاصيل. فلنقارن على سبيل المثال بين الطريقة التي يلقي فيها شعراء العامية المصرية أشعارهم؛ عبد الرحمن الأبنودي بلهجته الصعيدية المحببة وهو يلفظ حرف «الغين» بدلاً من القاف، ويشدد على لفظة الجيم فتخرج مفخّمة، أو يحول الشين إلى سين في بعض الأحيان. في حين لا يعبا أحمد فؤاد نجم من عدم لفظه لبعض الحروف، وكثيراً ما يقول قصائده كأنه يحدث على عجل صديقاً في مقهى. على الرغم من أن اللهجة هنا تكاد تكون واحدة، لكن إلقاء الأبنودي مختلفٌ تماماً عن إلقاء نجم. من المؤكد بأن اللهجة المصرية تمتلك خصوصيات وطواعية خاصة، وهذا ما نراه جلياً في بعض التجارب الشعرية الشابة لشعراء مصريين اليوم.

الصوت الداخلي والصوت الخارجي نقول الكتب والمراجع المهمة بفن

في المدرسة الابتدائية يتعلم الأطفال شكلاً واحداً لفن الخطابة والإلقاء؛ طفل يقف في منتصف قاعة الصف، يصرخ بصوت عالٍ مشدداً على نهاية كل كلمة، يقول أبيات الشعر بأكثر درجة ممكنة من الغنائية، ويلحن يكاد يكون واحداً، كما لو أن الإلقاء بدلة مفضلة مسبقاً يتم خلعها على كل القاصد وبذات الطريقة. وليس على الأطفال الآخرين الذين يريدون إتقان السر سوى تقليد الإيماءات والأصوات التي تصدر عن هذا الطفل. فالصراخ في المدرسة سر الخطابة الجيدة.

■ نور ابوفراج

أما خارج حدود المدرسة، وفي عالم الكبار كان هذا الطفل الذي يتم تقليده محمود درويش. الذي أثر على أجيال وأجيال من الشعراء العرب الصاعدين في الطريقة التي يلقي بها قصائده. يلفظ محمود درويش بعض الكلمات بنوع من الاستهزاء، كما لو أن سخريته المرة ملازمة لكل كلمة يقولها. في الوقت ذاته، يشي صوته بكثير من القوة والثبات، بحيث يبدو أحياناً شكلاً من أشكال الزهو أو التوعد. لكن كل تلك التفاصيل المرتبطة بالصوت الحاد الواثق الساخر المختال هو صوت درويش، وهي الطريقة التي اختارها كي يقول شعره وليعبر عن موقفه من القضايا التي يعالجها في قصائده. ولهذا وبالنسبة للكثيرين، يشكل طقس الاستماع إليه وهو يتلو أشعاره، جزءاً لا ينفصل عن متعة تلقي تلك القصائد مقروءة. فالأداء هنا يمسي جزءاً من الخصوصية الشعرية.